الجلسة الثالثة والعشرون

- التاريخ : الثلاثاء 5 ربيع الأول 1419 (1998/06/30)
- الرئاسة : السيد ادريس بسيط الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
- التوقيت : ساعتان وخمس دقائق ابتداء من الساعة العاشرة وخمس دقائق صباحاً.
- جدول الأعمال : الأسئلة الشفهية.

* السيد ادريس بسيط الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نخصص جلسة اليوم للأسئلة الشفوية وتتضمن حصة اليوم سبعة أسئلة آنية منها أربعة أسئلة تتمحور حول موضوع التصريحات المدلى بها فيما يتعلق بحقوق الإنسان كما سنعرض للأسئلة الأخرى وهي عادية لها ارتباط بقطاعات أخرى.

قبل ذلك أعطي الكلمة للسيد أمين الجلسة لقراءة ما جد من المراسلات فليتفضل.

* السيد محمد الحسن منينو أمين الجلسة :

شكراً السيد الرئيس،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين من السيد الوزير الأول بمشروع قانون رقم (98/13) يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم (16-93-1) بتاريخ 29 رمضان 1413 (23 مارس 1993) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتحديد التدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد تأهيلهم لممارسة مهنة من المهن.

كما توصلت رئاسة المجلس بمقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم (71-11) بتاريخ 12 ذي القعدة 1391 (30 دسمبر 1971) المحدثة بموجبه نظام المعاشات المدنية تقدم به المستشارون السادة :

الصوالحي بوزكري، محمد يحياوي وأحمد منتصر من فريق الأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية.

كما توصلت رئاسة المجلس بالأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها المكتب من 23 إلى 30 يونيو، عدد الأسئلة الشفوية 41 سؤالاً، عدد الأسئلة الكتابية 23 سؤالا، عدد الأسئلة التي وقع تحويلها إلى أسئلة كتابية 2، عدد الأسئلة الشفوية التي تم سحبها : 2.

وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الأمين،

حضرات السيدات والسادة،

نستهل حصة اليوم بالأسئلة الآنية فيما يلي أربعة أسئلة آنية كلها تصب في موضوع التصريحات الأخيرة التي أدلى بها الأمين العام للمنظمة الدولية لحقوق الإنسان :

السؤال الأول ورد من المستشارين المحترمين السادة : عمر الجزولي، أحمد البنا وأحمد التويزي، فليتفضل أحد السادة... نقطة نظام تفضل السيد المستشار.

* المستشار السيد عبد الرحمان لبدك :

إذا سمحتم، السيد الرئيس، عندي أولاً نقطة نظام فيما يتعلق بالبث التلفزي الآن، هل الجلسة الآن منقولة مباشرة على التلفزة أم لا؟ قبل أن ألقي أو أتدخل أو آخذ الكلمة. وأطلب الجواب حالا من السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

لا.

* المستشار السيد عبد الرحمان لبدك :

إذن، أحتفظ بتدخلي إلى حين بداية البث التلفزي وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

الآن، نرفع الجلسة لمدة عشرة دقائق، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمان الرحيم،

نواصل جلستنا للأسئلة الآنية الشفهية لهذا اليوم والكلمة للسيد عبد الرحمان لبدك لنقطة نظام، تفضل.

* المستشار السيد عبد الرحمان لبدك :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

نقطة نظام باسم فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية تتعلق بالسؤال الآني الذي توجهنا به لكل من السادة وزير العدل وكذلك وزير حقوق الإنسان، ثم وزير الدولة ووزير الداخلية، وهذا السؤال هو سؤال آني يدخل في نطاق الباب المتعلق بالأسئلة الآنية المستعجلة التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني وتستلزم تسليط الأضواء بالنسبة لهذه النقطة كما هو جاء حرفيا، بالنسبة للفصل 301 وكذا 302 من النظام الداخلي الذي تم التصويت عليه بالإجماع من طرف مجلسنا الموقر، فاعتبرها على أن مجال التصريحات ومجال حقوق الإنسان موضوع مهم جداً ويستأثر باهتمام الرأي العام الوطني وخاصة في الظروف الحالية من ناحية.

ومن ناحية ثانية كانت زيارة هي الأولى من نوعها للسيد بيير سانيل الأمين العام لمنظمة العفو الدولية لبلدنا وقد أستقبل، بعبارة أصح، العديد من الفعاليات في المجال السياسي وكذلك في مجال حقوق الإنسان، وكانت الخاتمة هي ندوة صحفية، أدلى بتصريحات نعتبرها في فريقنا على أنها مسيئة لسمعة المغرب، باعتبار أن المغرب قطع شوطا مهما يجب أن نقولها بكل موضوعية في مجال حقوق الإنسان إذا ما قورن بدول العالم الثالث، وعلى أن تعامل المنظمة معنا كان تعاملاً مجحفا ومتحاملا إذا ما قورن المغرب بكثير من الدول وخاصة الدول المجاورة.

فعلى هذا الأساس طلبنا سؤال ومن حقنا ووجهناه للوزراء المعنيين، وهذا السؤال إذا توجه لكل من وزير العدل، لأن تقنيات فيما يتعلق بوزارة العدل ومجال حقوق الإنسان، ووجهناه كذلك لوزير الداخلية لأنه الإرتباط بهذه الوزارة، ووجهناه بصفة ثالثة للسيد الوزير المكلف بحقوق الإنسان لأن المغرب والحمد لله له وزارة معنية بهذا المجال وهذا ما يميزنا والحمد لله في مجال حقوق الإنسان.

فعلى هذا الأساس كنا نتمنى والسؤال آني ومستعجل ويستأثر باهتمام الرأي العام، لأن زيارة الأمين العام لمنظمة العفو يعرف اهتمام العديد من الملاحظين لا الوطنيين ولا الدوليين، فوجهنا هذا السؤال حتى يحصل الشرف لمناقشة الوزراء المعنيين كل واحد على حدة لأننا الآن في مجال مهم وفي مجال السياسة وإن كان من الناحية الشكلية أن الحكومة لها الحق أن تنيب أو تفوض وزيراً لينوب عن الحكومة، ولكن جرت العادة والأعراف على أن الوزراء في القطاعات الداخلية المتعلقة لا بالإنتاجية ولا الاجتماعية إلى آخره، كل وزير يحضر وإن منعه مانع أو عائق فإنه إما يلتمس العذر وإما ينيب عنه من يتكلف بالإجابة نيابة عنه، ولكن هذا السؤال تم تأخيره وآنذاك لم نجد أي عذر، بقي في ظروف غامضة.

توصلنا برسالة على أن كل هذه الأسئلة المتعلقة بميدان حقوق الإنسان تؤجل إلى الجلسة اللاحقة، والجلسة اللاحقة لم تتم فيها برمجة هذه الأسئلة ونفاجأ اليوم بأن هذه الأسئلة برمجت ولكن يجيب عنها الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

فمن حيث الشكل وإن كنا لا نختلف في أن الوزير له الحق في أن ينوب عن الحكومة ولكن من الناحية السياسية ومن الناحية المنطقية ونظراً لما للموضوع من أهمية وحساسية فإننا في فريقنا نعتبر على أننا لا نتفق مع هذا الأسلوب بالنسبة للبرمجة وبالتالي فإننا نتمسك بحقنا في حضور الوزراء المعنيين لأن الأمر يتعلق بموضوع حساس كما ذكرت وأن لكل وزير أن يلقي الضوء على هذه النقطة حتى نحدد المسؤوليات.

على هذا الأساس باسم فريقي فإنني أسجل التحفظ وإن كان فإننا نلتمس بالنسبة لنا أن تؤخر هذه النقطة إلى جلسة لاحقة حتى يحضر الوزراء الذين وجهت إليهم الأسئلة.

وشكراً السيد الرئيس، شكراً السادة المستشارين المحترمين.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الرئيس المحترم،

تفضل السيد الرئيس،

* المستشار السيد سعيد التدلاوي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس، في نفس السياق الذي تقدم به زميلي المحترم الأستاذ لبدك فيما يخص الأسئلة التي تقدمنا بها وهي أسئلة آنية.

السيد الرئيس،

أنا سأتشبث بالمادة 300 التي تقول بالحرف، من القانون الداخلي، «لا يجيب على الأسئلة إلا الوزير الأول والوزراء المعنيون بالأمر وفي حالة تغيب الوزير الذي يهمه السؤال مباشرة يمكن أن ينوب عنه أحد زملائه من الوزراء فإن لم يفعل تؤخر المناقشة في شأنه إلى جلسة موالية حيث يسجل في مستهل جدول أعمالها، وعلى الرئيس أن يحيط الوزير الأول علما بذلك».

السيد الرئيس،

إني أتشبث بالفصل وكذلك أتفاجأ لأنه نرى من بعد، كي لا أكرر ما قاله الأستاذ لبدك، من بعدما تبرمجت هذه الأسئلة وتأجلوا برسالة وجاؤوا اليوم في البرنامج والذي جاء ليجيبنا هو السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان ويمشي مع النص الذي قرأته.

ولكن السيد الرئيس، هناك مفاجأة هي قائمة الأسئلة الشفهية التي بين أيدينا. ونحن وجهنا الأسئلة للسيد الوزير الأول ووزير الدولة في الداخلية ووزير حقوق الإنسان ووزير العدل، ونتفاجأ ونحن نرى في القائمة أن السيد وزير العدل سيجيب عن أسئلة اليوم ولم يستطع إجابتنا نحن، فإذا كان غائبا فنحن نتفهم هذا المشكل ولكن ما دام أنه موجود في القائمة السيد الوزير وسيجيب على سؤال، سبحان الله، الصحة بالسجون، وسؤالنا فيما يخص هذا السوال الآني يرتبط بالسجون، فنحن سؤالنا واضح، أننا أولا نلتمس التأجيل حتى يأتي الوزراء المعنيون بالأمر لإجابتنا، لأنه إلى احنا توجهنا بالأسئلة لكل وزارة وزارة، لأن كل وزارة لها قطاعها ولها اختصاصها في هذا السؤال، ونلتمس أن السيد وزير العدل ما دام أنه موجود كيمكن له أنه على الأقل يجاوب على السؤال الموجه إليه ومبرمج حسب القائمة التي بين يدينا، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم،

السيد الجزولي...

* المستشار السيد عمر الجزولي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

نقطة نظام التي أتقدم بها تسير في نفس الإتجاه تماما في تدخلات الإخوان الذين سبقوني ولكن قبل أن أثير السؤال حول مسألة حقوق الإنسان، وأريد أن أجدد نقطة نظام التي تقدمنا بها في الأسبوع الفارط.

لاحظنا على أنه في فريقنا تقدمنا بـ 73 سؤال ولكن إلى حد الآن توصلنا بـ 16 سؤال فقط، إذن بمعنى أنه 57 سؤال لم تر النور إلى حدود الساعة، بمعنى على أنه إذا سرنا على هذه الوثيرة سيلزمنا عام ونصف كي نتمكن من التوصل بالأجوبة على هذه الأسئلة.

وهذا التأخير يأتي تمام من طرف السادة الوزراء الذين هم في كل أسبوع أسبوع نتوصل بلائحة للسادة الوزراء الذين يعتذرون ولا يأتون للجواب على الأسئلة.

وفي هذا الأسبوع توصلنا بستة اعتذارات من طرف ست وزراء، ولكن الغريب في الأمر هو أنه حتى الإجابة على هذه الأسئلة الشفهية هي نفس المعاملة بالنسبة للأسئلة الكتابية. ما هو المانع الذي يجعل السيد الوزير لا يجيب على السؤال الكتابي، هذا... هل لا يمكنه أن يحضر إلى هنا لأن السؤال الكتابي يمكن أن يجيب عليه في مكتبه، إذن لدينا العديد من الأسئلة الكتابية حتى هي التي لم نتوصل بأجوبة عنها في وقتها المحدد، هذا بالنسبة للأسئلة الشفهية.

ففعلا هناك التضامن الحكومي وهناك الفصل 300 ويمكن لعدة أسئلة أن يجيب عنها السادة الوزراء وخاصة الأسئلة التقنية، يبقى السؤال الآني الذي طرحناه والذي طرحناه كفريق الإتحاد الدستوري بالنسبة لأربعة وزراء، السيد الوزير الأول والسيد وزير حقوق الإنسان ووزير العدل ولذلك السيد وزير الداخلية، هذا السؤال طرحناه على إثر عدد من مقالات وعدة مسائل قرأنا في الصحف الوطنية التي شوهت البلاد وشوهت بسمعتنا وشوهت خصوصا وضربت عرض الحائط جميع ما حققه المغرب بخصوص هذه النقطة كإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان في سنة 90 وكذلك العفو الملكي الذي صدر منذ 94، هاذ المسائل كلها، وهاذ الموسيو ساني الذي جاء من 31 إلى 7 جواب، وضرب بعرض الحائط هذا الشيء مجموع وكأنه المغرب لم يقم بأي مجهود في هذا الموضوع.

وهنا بكل صراحة نطرح مشكلة، فإذا كان التضامن الحكومي في الأجوبة على هذه الأسئلة، لماذا لم يكن التضامن الحكومي في استقبال هذا السيد وفي الرد عليه في الوقت الذي كان فيه هنا وكان يجب أن تقوم الحكومة برد الذي يكون شافيا والذي يمكنها أن توقفه عند حده ولا تتركه أن يمشي بعيداً في التصريحات التي قام بها، وهنا نريد أن نرى التضامن الحكومي، ويكون هنا بالفعل ولا يكون التضامن الحكومي إلاّ في الأجوبة على بعض الأسئلة.

لهذا نحن متشبتين كفريق الإتحاد الدستوري، نريد من السادة الوزراء المعنيين بالأمر، إما الوزير الأول أو السيد وزير الداخلية أو السيد وزير حقوق الإنسان أو السيد وزير العدل، هما الذين نتلقوا منهم الأجوبة في هذا الموضوع لأنه هناك مسائل سياسية ومسائل مذكورة التي نريد أن ندخل...

وهنا يتبين لنا كذلك وما نلاحظه، وهذه مسؤوليتنا نحن مجموعين كمستشارين على أنه الحكومة بكل صراحة تتعامل مع المجلسين، كل مجلس بطريقة، ولهذا يجب على الحكومة أن تعرف بأن البرلمان واحد وأن هذا مسؤوليتنا نحن جميعا، لأنه نحن نرى أن الحكومة لا تعطي القيمة للفريق، ولهذا نريد من الحكومة أن تأخذ بعين الإعتبار هذه الأشياء جميعا وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للسيد جوهري،

* المستشار السيد محمد جوهري :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في نفس السياق كذلك فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية وضع أربعة أسئلة على السيد الوزير الأول والسيد وزير العدل والسيد وزير حقوق الإنسان والسيد وزير الدولة في الداخلية، وهذه الأسئلة طرحناها في يوم 12-06-98 وبرمجت للجلسة الموالية جلسة الثلاثاء، لكن السيد الوزير الأول كتب رسالة إلى رئاسة مجلس المستشارين يقول فيها بأنه لم يتوصل في الوقت المناسب بهذه الأسئلة وأنها أسئلة في موضوع واحد وأنها أسئلة لا تختلف عن بعضها إلا من حيث مصدرها ولذلك يقول بأنه لا يتوفر على الوقت لبرمجتها فقرر مجلس المستشارين عن طريق مكتبها تأجيلها إلى الأسبوع الموالي، أي الأسبوع الماضي وليس هذا.

في الأسبوع الماضي كذلك اتضح بأن هناك ربما عدد كبير من السادة الوزراء غائبين في بعض المهام الوطنية فقلنا لا بأس ولكن في هذا الأسبوع أخبرنا البارحة في مكتب مجلس المستشارين عند اجتماع المكتب بأن الأسئلة أصبحت كما يلي : طرح فريقي أربع أسئلة فأصبح منها سؤال واحد فقط هو الذي سيجاب عنه، وهي أسئلة كلها في موضوع واحد وهي المتعلقة بمنظمة العفو الدولية.

وأن الذي سيجيب هو السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، إذن هنا نطرح المسألة في الشكل الآتي :

أولاً، في الإطار القانوني، الفصل 300 و301 و302، الفصل 300 يقول كما قرأه الأخ الرئيس السيد سعيد التدلاوي، رئيس الفريق الديمقراطي بأن لما يجيب عن السؤال السيد الوزير الأول أو الوزير المعني بالسؤال، وفي حالة تغيبه ينوب عنه وزير آخر وإذا لم يكن موجود يؤجل السؤال ويخبر السيد الوزير الأول، كي نقول للسيد الوزير الأول أن أحد الوزراء التابعين لحكومتك لم يأت، لأنه هديك يخبر السيد الوزير الأول لا توجد عبثا في القانون، من أجل مراقبة المراقبة، ولكن أي شيء من هذا لم يقع.

فالآن، نحن هنا، البرلمان لا يمارس المراقبة التقنية أو المراقبة الإدارية على الحكومة ولكن يمارس المراقبة السياسية، فالمراقبة السياسية تقتضي أنه السؤال آني يبقى سؤال آني ولم يسبق أن أصبح السؤال الآني سؤال عادي إطلاقا، يبقى دائما سؤال آني ويخضع لنفس المقاييس التي ينص عنها القانون.

ثانيا، السؤال الآني لما نطرحه كسؤال آني لأن له آثار سياسية وعنده مرامي سياسية نقصدها، وهذه المرامي السياسية بالنسبة لهذا السؤال واضحة ولن نعيد تكرارها ولكن الغامض هو طريقة التعامل من قبل الحكومة مع هذا السؤال وطريقة التعامل مع مجلس المستشارين بمناسبة هذه الأسئلة.

مثلا الأسبوع الماضي كان هناك اتفاق بين الأغلبية وبين المعارضة ووضعنا أسئلة مشتركة في موضوع يهم الوطن وهو موضوع الصيد البحري وتجديد اتفاقية الصيد والسيد الوزير استجاب وكان هناك نقاش وتعامل خاص وأحسسنا أن البرلمان يقوم بدوره.

نحن لا نرى المسألة ستطرح بيننا وبين الحكومة من الغالب ومن المغلوب أبدا، العلاقة التي بيننا وبين الحكومة هي علاقة دستورية وليست علاقة إدارية، لا الوزير الأول ولا الحكومة رئيسة البرلمان ولا البرلمان رئيس للحكومة أو غيرها، العلاقة علاقة دستورية بين الإثنين.

ولهذا نطلب ونسجل أن التعامل من الحكومة مع أسئلتنا وبخصوص الأسئلة الآنية تعامل ليس في المستوى المطلوب وليس في المستوى المألوف، أكثر من هذا هناك وزراء ألفنا منهم في هذا البرلمان أنهم يستجيبون استجابة فورية ويكونون رهن إشارة البرلمان ويأتون ليقولوا أي شيء كاين، سواء بالإعتذار، ويقولون أن هذا الموضوع ما زال فيه ما يقال وهاذا الموضوع فيه أسرار لا نتمكن من ذكرها أمام الرأي العام وكذا وكذا، ونحن نتفهم بعضنا البعض، مثلا السيد وزير الدولة في الداخلية كان دائما يضع نفسه رهن إشارة البرلمان ولم يتخلف أبداً في أي جلسة ولا اعتذر إلا كان هناك عذر قاهر، فحتى في هذا السؤال وفي هذه المرحلة التي نحن فيها لم يأت ليجيبنا، نحن نطرح هذا السؤال ونعرف ونتساءل ونسأل الحكومة ككل عن هذا النسيج وعن هذه العلاقة وعن هذا الشكل كيف؟

سأختصر السيد الرئيس، ولذلك تبقى أن أسئلتنا مطروحة ونعتبرها مطروحة، ونطلب من السادة الوزراء، السيد الوزير الأول والسيد وزير العدل والسيد وزير الداخلية والسيد وزير حقوق الإنسان أن يجيبونا على أسئلتنا أو يقولون لنا أنهم لن يجيبوا على هذه الأسئلة، ونطرح العلاقة الموجودة بين هذه الحكومة وهذا البرلمان على مستوى جلالة الملك، لأن هذه البلاد تتوفر على حاميها وهو جلالة الملك وهو حامي المؤسسات، والحكومة حكومتنا والحكومة هي حكومة جلالة الملك وجلالة الملك هو ضمير أمة ولذلك فحامي المؤسسات وحامي الديمقراطية هو جلالة الملك وربما سيكون هو الحكم بيننا وبين الحكومة في هذا المجال وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار،

نقطة نظام تفضل أسيدي،

* المستشار السيد أحمد التويزي :

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أختي المستشارة،

حقيقة فوجئنا ببعض المسائل، بطلب مواعيد حقيقة فالحكومة التي سماها سيدنا حكومة التناوب، الكل والشعب المغربي لا يختلف في أن يتمنى لها التوفيق والنجاح، ولكن فوجئنا لأول مرة في تاريخ المغرب والبرلمان أننا نكتبوا للوزراء رسالة لكي يستقبلوننا.

ففي بداية هذه الفترة اتصلنا بعدد من الوزراء لكي يستقبلوننا وأبوا أن يلبوا الطلب، ثانيا كتبنا في 14 يونيو ولم يكن الجواب، تم كاتبنا الوزير الأول في 18 يوليوز وفوجئنا الأمس بجواب، أننا نحن نقول أن السؤال آني كي نرى ماهو هذا الإجراء.

ثانيا الحكومة التي لم تستقبل ممثلين الأمة فكيف ستستقبل مواطن عادي، بعدما اتصلت لوحدي بهم قالوا أنهم لن يستقبلونا إلى بعد نهاية الدورة، وهذا أظن أنه يخالف الأعراف بالبرلمان.

ثانيا.. الله يجازيكم أتركونا نتكلم، ثانيا الله يجازيكم فوجئنا بهذا الجواب وفوجئنا بهذه المواقف التي لم تعترضنا أبداً في تاريخ البرلمان ولا في تاريخ الحكومة.. ثم أننا طرحنا سؤال آني لوزارة التجهيز نظراً لأن المنطقة مهددة بالحرارة وبالموت وهم مرتاحين، ونتسنى جوابه، لأنه لا يوجد هناك أكثر من الموت حيث تفوق الحرارة الدرجة 50 بالمنطقة ولا تتوفر على قطرة ماء... ولهذا لم نتوصل بالجواب إلى الآن وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

بناء على طلب الفرق المعنية القاضي... نعم، نعم.. تفضل، تفضل أسيدي...

الأسئلة كانت واضحة والتدخلات كانت... السيد الوزير... تفضل أسيدي... لا نقطة نظام يتفضل... تفضل أسيدي...

* السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتفهم نقط نظام التي طرحت في هذه الجلسة بالذات وأتفهم كذلك أن السادة المستشارين طرحوا إشكالية قانونية طبقا للفصل 300 من القانون الداخلي ووجدوا كذلك الجواب في هذا النص، ولرفع كل لبس عن هذه القضية وعن كذلك ملابسات هذه الأسئلة، أقول ونحن نشتغل في إطار من الشفافية المطلقة بأن مجموعة من الأسئلة تبلغ 16 سؤال كلها تتعلق بزيارة وفد عن منظمة العفو الدولية إلى بدلنا، توصلنا بها في اجتماع مجلس الحكومة يوم الإثنين على الساعة السادسة والنصف للجواب عنها في صبيحة يوم الثلاثاء بعدما تغير التوقيت على الساعة العاشرة صباحا.

بمجرد ما توصلت بهذه الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير العدل وإلى السيد وزير حقوق الإنسان وإلى السيد وزير الداخلية وإلى السيد الوزير الأول، وضعت السؤال على السادة الوزراء المعنيين، كلهم أكدوا لي بأنهم لا علم لهم نهائيا بهذه الأسئلة ولم يقع إخبارهم ببرمجتها، وانتبهت إلى المراسلة فوجدت بأنه هناك، توصلنا بالأسئلة الآنية والأسئلة العادية التي بلغت إلى الوزير الأول وأعطى الموافقة عليها فإذا به هذه الأسئلة أدرجت في آخر وقت يعني بعد انتهاء المداومة ومن بعد الساعة الثالثة ووقع إدراجها بمقتضى مراسلة إضافية، وضعت الأمر ولا أخفيكم أمام مجلس الحكومة بعدما بلغني أن السادة الوزراء كلهم لا علم لهم، ولم يعط الموافقة من أجل الجواب، وتأكد بأن نفس السؤال موجه إلى كل من هؤلاء الوزراء، نفس السؤال، سوف يأتي كل وزير ويجيب على السؤال بطريقته وهو سؤال واحد، هذا لم نعتده.

وضعت القضية أمام مجلس الحكومة بما أن الأمر يتعلق بموقف الحكومة من زيارة الوفد ومن تصريحات الأمين العام، إذن لا تتعلق بوزير معين، بموقف الحكومة ونحن نعرف حساسية الموضوع وأهمية هذه المنظمة التي زارت بلادنا والعلاقات التي تربط هذه المنظمة ببلدنا.

السيد الوزير الأول، لما وضع الأمر اقترح تكوين لجنة وزارية لتنكب على دراسة الموضوع وتتحرى فيما نشر من تصريحات منسوبة إلى الأمين العام لهذه المنظمة، واتفقنا على أساس أن يكون موقف موحد للحكومة ويعلن أمام كل من مجلس المستشارين ومجلس النواب.

بالفعل، اجتمعت اللجنة الوزارية التي تضم ضمنها 3 وزراء الذي هم وجهت إليهم الأسئلة والسيد وزير الدولة ووزير الخارجية كذلك

برئاسة السيد الوزير الأول وبحضوري كذلك، تابعت هذا الموضوع مع هذه اللجنة بحيث كنت عضواً فيها، ووقعت مذاكرة معمقة فيما يخص التصريحات وفيما يخص المذكرة التي وجهت إلى الحكومة من طرف وفد هذه المنظمة، وقلنا بأنه يجب أن يكون هناك موقف موحد وتبادلنا وجهات النظر واتفقنا في الأخير على تصريح تدلي به الحكومة أمام كل من مجلس المستشارين وأمام مجلس النواب في هذه النقطة، واتفقت اللجنة على تكليف الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بأن يقدم بإسم الحكومة التصريح.

فإذن هذه النقطة أعطيناها عناية خاصة وأعتقد الآن يجب أن نرتفع إلى مستوى الحدث ومستوى الموقف بعيدين عن كل تحزب أن نظرة ضيقة، يعني الآن هذا موضوع يهمنا جميعا والحكومة أعطته عناية كاملة، إذن، لا، نهائيا مجال لكي نؤول أن وزيراً رفض أو وزيراً امتنع، أبداً، الوزراء كلهم متضامنين والواحد ينوب عن الآخر ولكن اتفقنا على مسطرة ونفس التصريح الذي سزلقيه اليوم أمامكم هو الذي سيلقى أمام مجلس النواب غداً كذلك، لأن نفس الأسئلة موضوعة أمام مجلس المستشارين وأمام مجلس النواب.

فإذن يعني، لا مجال، كما قلت، إلى أن نعطي للأمر البعد الذي هو أكثر مما يستحقه، نحن أمام، يعني واحد الموضوع الذي هو يهمنا جميعا والحكومة اهتمت به اهتمام لائق والذي هو في مستوى كل ما يعرض على بلدنا والذي هو محل إجماع جميع القوى السياسية والمجتمع المدني بصفة عامة.

فإذن إذا أراد السادة المستشارين أن أدلي بهذا التصريح الحكومي حول هذه النقطة والذي هو سوف يوضع وسوف يتعرف عليه الرأي العام الداخلي والخارجي، فلهم ذلك، وإذا كانوا يرون موقفا مغايراً فلهم ذلك، أنا رهن إشارتهم وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير،

الكلمة للسيد جوهري،

* المستشار السيد محمد جوهري :

نشكر السيد الوزير على هذه الإيضاحات لكن هنا تبقى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، أسلوب التعامل مع هذا المجلس نحن غائبون ولا نعرف ماذا يجري ولا نعرف ماذا تنوون، هناك اجتهاد شخصي لفرض علاقة ما بين الحكومة وما بين البرلمان، ما يسمى بتصريح في المصطلح الدستوري له قيمة خاصة ووضعية خاصة بين البرلمان وبين الحكومة، وهو الحالة التي يأتي فيها الوزير الأول ويقدم تصريح أمام البرلمان تلقائيا ويتعلق باستمرار الحكومة في برنامجها على مصادقة البرلمان على ذلك التصريح، ولم يسمى مرة هذا تصريح ونحن لسنا في مجال التصريحات، نحن في مجال الأجوبة على الأسئلة.

أنا، لا أفترض، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، ماذا سأقول للسيد وزير العدل حين سيأتي، أنا أعرف ماذا سأقول له، ولن تفرض عليه الحكومة كيفية كتابة السؤال ولن تفرض الحكومة على البرلمانيين أنهم لا يطرحوا السؤال في شكل واحد وصيغة واحدة، لكل برلماني 595 برلماني، لكل برلماني أن يضع السؤال بنفس الشكل وبنفس الصيغة وفي نفس الموضوع وعلى الحكومة أن تجيب وكل برلماني مسؤول، ونحن لا نلعب والذي يطرح السؤال يعرف ماذا يفعل، ولسنا بلداء أو تستعبطونا -ولسنا عبطين- إننا وضعنا الأسئلة بطريقة واحدة ولكن عند الحوار لابد أن يتبدل الحوار ولابد أن يتبدل الإلقاء.

فمجالات حقوق الإنسان متعددة ولذلك نحن طرحناه على هذه المجالات كلها، نحن نقبل، نحن نقبل ونعتبرك السيد الوزير عضواً من الحكومة ونعتبرك وزيراً لنا ووزيراً في حكومة جلالة الملك وأعتبر أنه يمكنك أن تأتي وتجيب عن الحكومة ولكن اللياقة، اللياقة قولوا لنا حتى تبلغوا هذا لمكتب مجلس المستشارين البارحة، بأنه هذا ما وقع وهذا ما ننوي عمله، لسنا نحن هنا تلاميذ في الفصل، يأتي شخص إلى هنا ويقول لنا هذا ما كنا سنقوم به ونحن نوايانا حسنة.

ولذلك أنا، نحن، في فريقي وفي فرق المعارضة طلبنا تأجيل الأسئلة إلى حين إجابة الوزراء ونحن ما زلنا نتمسك بهذا التأجيل وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الرئيس،

الكلمة للأخ تفضل،

* المستشار السيد محمد فضيلي :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الرئيس، استمعنا بإمعان إلى مختلف العروض التي تقدم بها زملاءنا المستشارون المحترمون والتي تم إلقاؤها تحت غطاء مختلف نقط نظام ولقد سمحتم السيد الرئيس بإلقاء هذه العروض لا نعرف تحت أي فصل من فصول القانون الداخلي تقع، والواقع أن السيد الرئيس ما كان ليسمح بهذه المناقشة الطويلة والعريضة والتي

لنا رأي في شأنها ولكن حفاظا على وقت السادة المستشارين وحفاظا على الوقت الثمين لمجلسنا الموقر، نحن نلتمس منكم تطبيق القانون، بأن هذه الجلسة تقع بناء على جدول الأعمال صودق عليه من طرف مكتب مجلس النواب الذي هو.. والذي يشتمل على تمثيلية لجميع الفرق المكونة للمجلس.

لهذا نلتمس منكم السيد الرئيس الإستمرار في جدول الأعمال الذي يضم أسئلة آنية وأسئلة شفوية عادية، ونحن نتفهم الملاحظات التي تقدم بها السادة المستشارين، ونرجو من الحكومة مستقبلا أن تأخذ هذا بعين الاعتبار وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الرئيس المحترم،

تفضل أستاذ...

* المستشار السيد عبد الرحمان لبدك :

شكراً للسيد الرئيس،

في بداية الأمر فيما يتعلق بالطابع القانوني للمناقشة التي تدخلنا فيها والتي سماها السيد الرئيس أنها تحت غطاء، فنحن نتعامل في نطاق قانوني صرف، فتقدمنا بالملاحظات في إطار الفصل 127 من النظام الداخلي المصوت عليه بالإجماع والذي أصبح ملزما للجميع في تحديد العلاقات فيما بيننا.

يقول بالحرف أستسمح السيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين، تكون الأسبقية مع التدخلات للتنبيهات إلى الضوابط في شكل نقط نظام، يجب أن تنصب على سير الجلسة والحرص على تطبيق النظام الداخلي.

فنحن نحرص، ومن باب الحرص على تطبيق النظام الداخلي الفصل 300 يعطينا الحق أن نتساءل بعدما سمعنا لتعقيب السيد الوزير المحترم والذي هو رجل قانون ومعروف، لا يجيب على الأسئلة إلا الوزراء أو الوزير الأول المعنيين بالأمر، في حالة تغيب الوزير الذي يهمه الأمر مباشرة يمكن أن ينيب عنه أحد زملاءه من الوزراء، فالنص صريح.

وزير الآن موجود الذي هو وزير العدل مبرمج بالنسبة للأسئلة الآن ولكن فيما يتعلق... إلى سمحتوا الله يخليكم، أنا سآخذ الكلمة وأي واحد من الإخوان له الحق في أخذ الكلمة يعني حتى نتمكن من الإصغاء لبعضنا...

* السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار، موقفكم من فضلك ...

* المستشار السيد عبد الرحمان لبدك :

فإلى سمحتوا، بالنسبة لنا بعد الإستماع إلى السيد الوزير المحترم نلاحظ بأننا نحن في فريقنا نتعامل بعيدين عن الحساسيات السياسية، من باب المصلحة العليا للوطن تقدمنا بهذا السؤال لأننا نعتبره يستأثر باهتمام الرأي العام الوطني وموضوع من الحساسية بمكان ومن الأهمية بمكان وله مجموعة من العواقب على مجموعة من المواقف السياسية.

فنحن طلبنا ونتوجه إليكم لإعطائنا ومن خلال الرأي العام الوطني والدولي إيضاحات، نحن لا نطلب موقف الحكومة، إيضاحات طلبنا إيضاحات حول التصريحات المفرضة عن ما جاء في تصريحات الكاتب العام لمنظمة العفو الدولية وشكراً للسيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم،

السيد عمر الجزولي،

* المستشار السيد عمر الجزولي :

إذا سمحتم السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إذا سرنا في هذا السياق واستمعنا إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان إلى تصريح حكومي يقتضي ضمن مقتضيات القانون، أنه إذا كان تصريح حكومي يجب أن نفتح مناقشة لجميع الفرق ويجب أن ننظم المناقشة للفرق جميعا طبقا لمقتضيات القانون الداخلي.

وهذا التضامن الحكومي مع الأسف الذي تكلم لنا عنه السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان كان مفروض فيه أن يكون ما بين 30 و7 جواب وليس حتى الآن عاد هناك تضامن حكومي، كان خص يكون تلك الفترة التي كان فيها ذلك السيد يسب المغرب وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

بناء على طلب الفرق المعنية والقاضي بتأجيل طرح أسئلتهم فإن الرسالة ستحيل الموضوع على مكتب المجلس للبث فيه وشكراً.

في إطار الأسئلة الآنية دائما ننتقل إلى قطاع الصناعة والتجارة وأعطي الكلمة لأحد المستشارين السادة عادل المعطي... الموضوع

انتهى الآن انتقلنا إلى موضوع ثاني... سأعطيك الكلمة فيما بعد السيد التدلاوي... ننتقل إلى قطاع الصناعة والتجارة وأعطي الكلمة لأحد المستشارين السادة عادل المعطي ومحمد هلال أو سعيد التدلاوي، فليتفضل أحد المستشارين المحترمين.

* المستشار السيد سعيد التدلاوي :

شكراً السيد الرئيس،

السيد الرئيس، سؤالنا الذي تقدمنا به مع جميع الإخوة السيد عادل المعطي والسيد محمد هلال والذي يهم مادة مهمة وحيوية في البلاد هي مادة السكر والكل السيد الرئيس يعرف حاليا نحن في موسم جني مادة الشمندر التي نستخرج منها السكر، وأن هذه المادة حاليا، السيد الرئيس، أن بعض المصانع في منطقة تادلة وفي مناطق أخرى أصبحت اليوم تتطور وتدخل تحسينات فيما يخص عملية المكننة.

نحن لسنا ضد السيد الرئيس لكن هناك إشكالية خطيرة طرحت، السيد الرئيس، هو أنه وزعوا بعض الآلات التي تجني هذا الشمندر والذين أصبحوا مع كامل الأسف، هذه الآلات يجنون أكثر من الطاقة الإستيعابية للمصنع وبالتالي أصبحت المشاكل تتراكم بحيث مادة الشمندر تبقى يومين وثلاث أيام على الهواء وتضيع منها مادة الحلاوة، ويضيع منها وزنها وبالتالي يكون الضحية هو الفلاح.

فنحن لسنا ضد المكننة وضد هذه الأمور كلها ولكن كان على المصانع والوزارة المسؤولة تفكر وتنتج حسب الطاقة الإستيعابية للمصنع كي تبقى الأمور وخصوصا أن مادة السكر كانت نادرة أخيراً وأنه كلفت عملة صعبة كبيرة للبلاد وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير المحترم فليتفضل،

* السيد العلمي التازي وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية :

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

أشكر السادة المستشارين المحترمين السيد عادل المعطي ومحمد هلال على تقدمهم بهذا السؤال الهام والمتعلق بموسم جني الشمندر.

وأؤكد للسادة المستشارين أن كل الإجراءات اتخذت لتمر عملية جني الشمندر في أحسن الظروف وتحرص على تتبع عملية الجني لجنة تقنية خاصة بكل منطقة تضم أولاً ممثلي الفلاحين وممثلي مكتب التنمية الفلاحية كذلك والسلطات الإقليمية وكذلك ممثل عن معامل السكر، ولا تتم عملية قلع الشمندر إلا إذا كانت جميع الوسائل الضرورية متوفرة وأهمها وسائل النقل والطاقة الإستيعابية للمعامل.

بالطبع من بعد البحث الدقيق تبين بأنه هذه الحالة تعود إما لقلع الشمندر من غير أمر المعمل أو لقلع أكثر من الحصة المتفق عليها وكيفما كان الحال فإن معامل السكر تلقت تعليمات من أجل إيجاد الحلول لهذه الحالات النادرة في ظرف لا يتعدى 48 ساعة، بالطبع هناك السادة الفلاحة والذي يجب أن يجنوا في إطار الحصة المعطية لهم، كاين بالطبع الطاقة الاستيعابية للمعامل، ولكن هناك هذه السنة بصفة خاصة في الغرب وفي اللوكوس هناك إنتاج مهم لقصب السكر، ولهذا بالطبع ولكثرة دخول المنتوج للمعامل لن يتمكنوا على كل حال من مواجهة جميع المنتوج الذي يدخل، وهذا الشيء بالطبع لا يضر بالفلاح فقط ولكن كذلك حتى المعمل، حيث المعمل هو كذلك يتضرر، ولهذا أعطيت التعليمات وكونوا متيقنين السادة الفلاحة بأنه في هذه السنة بصفة خاصة هناك إنتاج كثير من قصب السكر ولكن وجدنا في مدة الجني هذه السنة وجود بدلاً من المعامل يخدموا من 48 حتى إلى 50% للطاقة الإنتاجية، هذه السنة هناك معامل التي ستخدم ربما 125%.

ولهذا كونوا متيقنين، السادة المستشارين، بأنه هذا المشكل سيجد حلوله وحلوله تلقاوا ولن يكون أي مشكل في المستقبل، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير،

هناك تعقيب؟ تفضل.

* المستشار السيد سعيد التدلاوي :

شكراً السيد الرئيس،

ما هناك، السيد الوزير، هو أن سؤالنا كان واضحا وقلنا أن هناك بعض الجهات التي بدأت تستعمل المكننة آلات قلع الشمندر، وفي الوقت الذي كانت تقلع باليد العاملة وهذه من الأشياء التي تشجع الهجرة كذلك إلى المدن.

فنحن نقول أنه الآلات التي تقلع الشمندر وأنه المناطق، مثلا بتادلة، هناك الإذن يعطى من طرف المعمل باتفاقية مع المكتب ولكن ذلك الفلاح هو مغلوب على أمره لما تدخل الآلة عنده ولا يمكن لها أن ترجع إليه مرة أخرى، فتقلع الحقل بأكمله وهي آلة تابعة للمعمل وتبقى الخسارة كما قلت لكم ويبقى الفلاح هو الضحية.

فإلى كان نحن لسنا ضد المكننة والتقدم والتطور ولكن الذي نريد هو أولاً فكروا في اليد العاملة التي تعيش هناك والهجرة التي ستصبح، وكذلك ذلك المنتوج الذي يضيع والضحية الدرجة الأولى هو الفلاح والممول للفلاح الذي هو القرض الفلاحي الذي تدافعون عنه وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم،

هل هناك جواب؟ تفضل ...

* السيد وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية :

غير بالنسبة للجنة التقنية والذي أطلب من السادة الفلاحة بحيث هما أعضاء فيها يكون التنسيق ما بينهم في نطاق اللجنة التقنية ومع المعامل هذا هو ما كاين.

وهذه السنة بصفة خاصة حيث هناك الإنتاج الكثير جداً من قصب السكر ومن الشمندر والمعمل ينتجهم معاً، هذا هو.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً،

ننتقل الآن إلى قطاع البيئة بسؤال حول خطر الإشعاع النووي للمستشار المحترم السيد المعطي بن قدور فليتفضل.

* المستشار السيد المعطي بن قدور :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني المستشارين،

لقد تتبع الرأي العام الوطني باهتمام كبير الأخبار والبلاغات التي صدرت إثر التسربات الإشعاعية من أحد معامل الفولاذ بالخزيرات في جنوب إسبانيا ولقد أصدر المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية بلاغا أكد فيه خلو البيئة المغربية من أية إشعاعات زائدة على المستوى الطبيعي، كما أجرى المركز تحليلات على عينات بيئية شملت الماء والهواء والتربة والنباتات في بلادنا وأكدت على سلامتها والحمد لله.

إلا أن تخوفنا من دخول مواد استهلاكية أجنبية خاصة الغذائية منها وقد تكون متأثرة بإشعاعات نووية خاصة بالسلع المهربة والتي في أغلب الأحيان تكون غير مراقبة في الصنع كما في التصدير.

وبالرغم من التوضيحات والتطمينات سواء المغربية أو الأجنبية والتي أكدت أنها لا تشكل أي خطر على البيئة وعلى الإنسان ببلادنا فإننا نتساءل عن الإحتياطات التي ستتخذها الوزارة في هذا الشأن خاصة أن الموسم يعرف عبور عمالنا بالخارج من تلك المناطق وقد يستهلكون بعض المواد أو يجلبون معهم بعد المواد الإستهلاكية التي ذكرنا، فهذا هو السؤال الذي نريد من السيد الوزير أن يطمئننا ومعنا الشعب المغربي وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار،

الكلمة للسيد كاتب الدولة المحترم.

* السيد أحمد العراقي كاتب الدولة المكلف بالبيئة :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السادة الوزراء،

أولاً وقبل كل شيء السيد المستشار المحترم طرح سؤال وجاء في آن واحد بعض عناصر الجواب، على الأقل فيما يخص تشخيص الوضعية والحالة الراهنة، والذي أريد أن أؤكد عليه تنويراً للرأي العام لأن أظن بأن الكل يعلم مخاطر المشكل رغم أن كما سيأتي في الجواب حاليا، المخاطر المباشرة لا تظهر.

أظن بأنه لابد من التذكير أولاً بأن المعمل الذي وقعت فيه هذه الحادثة بالخزيرات لا يوجد فيه لا مفاعل نووي ولا أي شيد من هذا النوع، فهو معمل لإعادة تصنيف الفولاذ والذي وقع هو أن الفولاذ الذي قدم للمعمل كان به جزء يحتوي على مادة السيزيوم 137 والتي تسربت للهواء والتي ذهبت في اتجاه الشمال الشرقي في وقت معين وفي مستوى من الخطر ضعيف وليس في مستوى الخطر 2400 «ميكروبكريل»، وكي يكون خطر يجب أن يكون مليون «ميكروبكريل».

إذن ما يجب أن نأخذه من هذا الجانب الأول وهو أن المخاطر التي نتكلم عنها مباشرة هي مخاطر منعدمة.

المسألة الثانية وهو أن عندما توصلت الحكومة وأقول الحكومة كلها، عندما توصلت بهذا الخبر وعرفت بأن المورد لذلك التسرب هو معمل بالخزيرات، مباشرة وقع التنسيق مابين هيئات وطنية مختصة من مستوى عالي والتي لم تستطع أي منها لوحدها تعطينا بالضبط ماهي الإنعكاسات، وقع تنسيق من طرف الحكومة والحمد لله عندنا الإمكانيات البشرية على الأقل كي نقوم بهذا الواجب، وصلنا إلى نتيجتين.

فيما يخص الإنعكاسات الآنية المباشرة لا يوجد هناك خطر لا على صحة المواطنين ولا على النباتات ولا على الحيوانات لكن مادة السيزيوم 137 هي مادة التي مدة حياتها طويلة والتي تتطلب مراقبة على مدى متوسط وعلى مدى بعيد، وهذا هو المشكل الذي يجب أن نعالجه اليوم وهو أن نتعاون مع وزارة الصحة من أجل الإستطلاع حول الحالات المرضية الممكنة والتي يمكن أن تترتب عن مثل هذا التسرب، ومن طبيعة الحال مع وزارة الفلاحة ومع وزارات أخرى يجب أن نراقب النباتات والحيوانات.

أما فيما يخص المواد التي تأتي من الخارج فيطبق عليها في الحالة الراهنة تقريبا ما كان يطبق في الماضي، هناك بطبيعة الحال مجهود للحكومة فيما يخص هذه النقطة ولكن بغض النظر إلى بغينا نقولوا على هاذ المشكل الخاص بالشعاع النووي، فهذا يطرح مشكل آخر.

ومرة أخرى شكراً للسيد المستشار المحترم ولكن الذي أريد أن أؤكد عليه وهو أنه هذا مشكل الذي يجب أن نهتم به ويجب أن نهتم به جميعا لأنه مشكل السكان ومشكل الحكومة ومشكل الهيئات المنتخبة ومشكل كل مغربي مغربي والذي بطبيعة الحال مسؤوليتنا كمغاربة ليست مطروحة هذا معمل بالخزيرات حيث وقعت هذه المشاكل هناك حتى على مستوى وزارة الخارجية وعلى مستوى العلاقات الدولية هناك احتياطات وهناك مواقف التي بدون شك داخل الحكومة ومع الهيئات المنتخبة سنصل أكثر ما يمكن إلى الموقف السليم الذي هو في صالح بلادنا، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد كاتب الدولة،

تعقيب للسيد المعطي بن قدور،

* المستشار السيد المعطي بن قدور :

شكراً السيد الوزير على العرض وعلى التوضيحات، غير أنني أشاد إلقاء كلمتي قلت على أنه فيما يتعلق بالنسبة للطمأنينة تحليل التربة ومن الأشياء التي تهمنا هنا في البلاد بخير، أنا طلبت من السيد الوزير ما هي الإحتياطات التي أعدت الوزارة وخاصة أنه لنا في الماضي القريب في تشيرنوبل ما يمكن أن يجلب لنا المخاوف، خاصة وأننا على مرمى حجر بيننا وبين الخزيرات، 14 كيلومتر هي ليست ببعيدة والمخاطر قد تصل إذا كانت هناك أشياء، فهناك طمأنة من حيث البلد، خفنا على ما يستورد في هذه الظروف من أشياء قد تكون في مواد غذائية ومن تم فأردنا أن يطمئننا السيد الوزير، كانت هناك وسائل متقدمة في رصد كل هذه الأشياء التي هي لا تدرك بالأشياء القديمة خاصة وأنها أشياء نووية قد يكون فيها مخاطر على صحة الإنسان وصحة الساكنة بأنسها وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد كاتب الدولة.

* السيد كاتب الدولة المكلف بالبيئة :

شكراً مرة أخرى للسيد المستشار المحترم، والذي أظن أنني أتعاون معه اليوم كي ننير الرأي العام حول هذا المشكل، بحيث أنا أتفق مع ما جاء به السيد المستشار المحترم في كلامه والذي أريد أن أؤكد عليه مرة أخرى وهو مشكل معمل الفولاذ بالخزيرات ليس هو مشكل تشيرنوبل. تشيرنوبل شيء ومعمل الخزيرات شيء آخر، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية وهو أن هناك خلية متعددة الإختصاصات والذي يمكنني في هذه النقطة أن أطمئن الكل وهو أن الخلية ولله الحمد من ناحية الكفاءة ومن ناحية الخبرة نحن لنا فيها الثقة الكاملة وهو أن المراقبة سواء بالنسبة للمواد الغذائية أو مواد أخرى هي مراقبة التي ستستمر خلال الثلاثة أو أربعة شهور المقبلة وليس الثلاثة أو أربعة شهور المقبلة بحيث كما قلت لكم بأن المدة الحياة لسيزيوم 137 هي 30 سنة، أظن أن هذه المسؤولية سنباشرها وإن كان أن المخاطر ستبقى تتقلص سنة بعد سنة ولكن من مسؤوليتنا جميعا وخصوصا وأن من قام بهذا هو معمل بالخزيرات بإسبانيا، من حقنا ومن واجبنا أننا ندافعوا على المواطنين وأننا نستمروا في المراقبة وهذا شيء الذي يمكن بإسم إخواني في الحكومة كلهم نأكد لكم بأن هذه المسألة لن نغفلها أبداً والمراقبة ستستمر، وإذا كان هناك مخاطر فكما سبق لنا أن أصدرنا بلاغ صحافي يوم 15 يونيو وعلما بأننا عرفنا بأن المسألة أتت من إسبانيا يوم الأحد 14 يونيو، يوم 15 يونيو صدر بلاغ حكومي الذي يوجه فيه عناصر سواء للطمأنة بالنسبة للإنعكاسات المباشرة أو المراقبة التي يجب أن تكون وتستمر لمدة طويلة.

ومرة أخرى شكراً لأن هذا أظن هو تنوير للرأي العام.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد كاتب الدولة.

وضعية تجمعات السكن غير اللائق والتي يستفيد بعض ساكنيها من الكهرباء دون الآخرين هو السؤالان الذين تقدم به المستشاران المحترمان السيدان عدنان بن عبد الله ومحمد سعدون فليتفضل أحد السادة المستشارين.

* المستشار السيد (أحد واضعي السؤال) :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين،

من المعلوم أنه قد تم إدماج العديد من التجمعات السكنية التي تدعى بالدواوير في المدار الحضري بالجماعات المحلية بمقتضى التقسيم الإداري لسنة 1992، إلا أن هذه التجمعات وإلى الآن تؤدي الضرائب الحضرية دون أن تتمتع بأي تجهيزات حضرية حتى الضرورية منها، الماء والكهرباء.

ومما زاد المشكل تعقيداً هو أنه قبل 1992 كانت قد استفادت بعض هذه التجمعات من برنامج كهربة القرى وتم تزويد بعض مساكنها بالكهرباء من الشبكة الكهربائية التي أنجزت بها دون تزويد البعض الآخر، مثلا دوار شعوف العزوزية ودوار بومحراشة بمراكش، وذلك نظراً لتوقف المصالح المعنية لتتميم هذه العملية بأمر من السلطات المحلية التي دعت الاستمرار في ذلك بعد إعادة هيكلة هذه التجمعات.

إلا أن هذه الأخيرة لم تعرف بعضها إطلاقاً أي إعادة لهيكلة وإلى يومنا هذا مثلا دوار بومحراشة وحتى التي شرع في هيكلتها لم تتمم أعمالها بعد مثلا دوار شعوف العزوزية، فما موقفكم السيد الوزير من استمرار هذا المنع الناتج عن قرار السلطات المحلية وحدها والذي يستنكره كل من السكان والمصالح المعنية؟

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم

الكلمة للسيد كاتب الدولة

* السيد محمد المباركي كاتب الدولة في الإسكان :

بسم الله الرحمان الرحيم

شكراً السيد الرئيس

السيدة والسادة المستشارين المحترمين

في الحقيقة هذا السؤال الذي يعد سؤالاً مهما يطرح منهجية التدخل في هذا النوع من السكن العشوائي والغير اللائق، بحيث قبل الشروع في التعديل والتقسيم الإداري الجديد لسنة 92، كانت مجموعة من المناطق القروية دخلت إلى المدارات الحضرية أو أصبحت بلديات وهذه الدواوير المعنيين بالأمر، وخاصة في مدينة مراكش، هذه الدواوير كانت هي مثال لهذا النوع من التطورات.

فإذن من باب المثلا في مدينة مراكش مثلا قبل سنة 92 كانت 71 دوار وقبل التقسيم الإداري الجديد لسنة 92 أصبحت 96 دوار أي أضيفت 25 دوار من هذا النوع.

وعلى مستوى التدخلات وعلى مستوى التدخل المباشر، فيما يخص مثلا دوار شعوف العزوزية وقع تدخل والآن هو في طور الأشغال في إطار إعادة الهيكلة لهذا الدوار وفعلا بدأت به أشغال التطهير والطرقات وجلب شبكة الماء الصالح للشرب، فإذن هو في طور الإنجاز.

فيما يخص الدوار الثاني بومحراشة، هذا الدوار فعلا موجود في واحد الوعاء عقاري الذي هو مبرمج في إطار تصميم التهيئة أو مشروع تصميم التهيئة الذي سيصلح في إطار مجال تصفية المياه المستعملة، فإذن من حق السلطات المحلية أنها تتردد في هيكلة أو إعادة هيكلة هذا الدوار في هذه المنطقة ولكن هناك دراسات أخرى تقترح أنه تيكون هذا المجال لتصفية المياه في منطقة أخرى بعيدة بمخس كيلومترات عن هذه المنطقة.

فإذن الذي نقترحه على السيد المستشار المحترم هو أننا سندرس هذه الحالة بطريقة دقيقة وسنلقى محليا ووطنيا الحل المناسب بتنسيق مع الإدارة المكلفة بالتعمير وبتنسيق كذلك مع السلطات المحلية والجماعات المحلية وحتى المعنيين بالأمر، وفي هذا الإطار السيد المستشار المحترم سنستفيد من آراءه واقتراحاته وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد كاتب الدولة

هل هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار

* المستشار السيد :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

نشكر السيد الوزير على رده ونتمنى بأن هذه الإجراءات تكون سريعة خاصة وأن هؤلاء المواطنين الذين يعيشون بجوار المدن محرومين من الماء والكهرباء وهذه المواد هي مواد أساسية لكل مواطن، نتمنى أن هذه الإجراءات تخرج إلى حيز الوجود مع إعطائهم الحق في الإنتفاع من الماء والكهرباء، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم... هل هناك تعقيب؟ تفضل.

* السيد كاتب الدولة المكلف بالإسكان :

فإذن أنا أسجل الموقف الإيجابي للسادة المستشارين المحترمين الذي في الحقيقة أحيي من خلاله التفهم على صعوبة معالجة هذا النوع من البرامج، وهنا يجب أن... ربما نعيد من جديد النقاش الذي كان سابقا في هذا المجلس الموقر، وهو أننا كلنا نعمل بتنسيق من أجل حل هذا المشكل للسكن غير اللائق لأنه فعلا هي معضلة أساسية في سلسلة النمو الحضري في بلادنا، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد كاتب الدولة،

حضرات السيدات والسادة،

انتهت حصة الأسئلة الآنية وقبل أن نستمر في طرح الأسئلة المتبقية أعطي نقطة نظام للسيد سعيد التدلاوي.

* المستشار السيد سعيد التدلاوي :

شكراً السيد الرئيس،

نقطة نظام السيد الرئيس نثيرها حقيقة في قضية سؤال آني في موضوع عزيز على المغاربة بأجمعهم وبأكملهم، هو سؤال كنا تقدمنا به السيد الرئيس وكنتفاجأوا أنه لا يوجد ضمن الأسئلة حول إقصاء المنتخب الوطني لكرة القدم من منافسة كأس العالم، وتعرفون السيد الرئيس، أن هذه الوضعية كيف أثرت في المغاربة أجمعين وخصوصا أن عددا من الجرائد تكلمت وعلى رأسها جريدة لوموند التي قالت "Le Maroc à le droit de se plaindre" واليوم السيد الرئيس في الإذاعة الرابطة الإفريقية لقدماء لاعبي كرة القدم من بعدما تفحصوا 18 كاميرا صرحوا اليوم على أنه المغرب أقصي بمؤامرة، فلا نرى لماذا الحكومة إلى حد الآن لم تأخذ حتى إجراء كي تشفي غليل المواطنين ولو أنه إجراء قضائي واستجواب على مستوى عين المكان السيد الرئيس.

وتقدمنا بالسؤال، أكثر من هذا، ولم يمر كأن هذه القضية ليست قضية وطنية، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار،

تفضل أستاذ،

* السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أعتقد بأنه تبين بأن الأسلوب المستعمل الآن في المجلس من طرف بعض السادة المستشارين أنه كلما تيسر التهجم على الحكومة وتحميلها المسؤولية إلا ويبادروا بذلك.

النقطة التي طرحتموها السيد المستشار أعتقد بأن جوابها كان واضحا من جراء التكريم والترحاب ودموع المغاربة الذين استقبلوا بها المنتخب الوطني والتكريم الذي كرمهم به صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله واستقبلهم في قصره العامر وبحضور الحكومة وبحضور كبار الضباط وبحضور السلطة القضائية، أي جميع السلط كانت حاضرة، هل هناك تكريم وموقف أكثر من هذا، إذن لماذا نريد ونصر على أن نقحم الحكومة ونحملها المسؤولية وعلى أنها تتهرب من الجواب.

الأسئلة التي برمجت جاءت الحكومة لتجيب عنها والأسئلة التي لم تبرمج لا يمكنها أن تجيب عنها وهي غير مطروحة ضمن البرنامج وأعتقد بأنه السيد وزير الشبيبة والرياضة هو مستعد لكي يحضر في الوقت الذي يبرمج السؤال المرتبط بفريقنا الوطني وسوف يأتي ليعطي ربما بعض التفاصيل لأنه كان حاضراً هناك، أما القول بأن الحكومة لم تأت للجواب فهذا قول مردود لأن السؤال لم يبرمج في هذه الجلسة والأسئلة التي برمجت جاءت الحكومة لتجيب عنها وأن السادة المستشارين هم الذين رفضوا إلقاء الأسئلة في البداية وهي أسئلة آنية كانت مبرمجة، شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير،

نبقى دائما مع قطاع الإسكان... تفضل... تفضل السيد التدلاوي بإيجاز...

* المستشار السيد سعيد التدلاوي :

السيد الرئيس،

بإيجاز، السيد الوزير، أنا لم أتكلم عن التكريم، بل الرياضي الأول صاحب الجلالة نصره الله أعطاهم الكفاية والعناية، أنا أتكلم على إجراءات الحكومة حول الوضعية في فرنسا ومع الفيفا السيد الرئيس وليس على قضية التكريم السيد الرئيس، بالعكس... الرياضي الأول نصره الله أعطاهم ما فيه الكفاية والعناية...

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم،

دائما في قطاع الإسكان نستمع الآن إلى سؤال حول وضعية الدواوير المحيطة بالمدن للمستشارين المحترمين السيد عبد اللطيف أبدوح ومحمد الأنصري فليتفضل أحد المستشارين.

* المستشار السيد (أحد واضعي السؤال) :

شكراً السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السيدة المستشارة،

السادة الوزراء الحاضرون،

تعرف بعض المدن الكبرى وجود مجموعة من الدواوير الهامشية تم إدماجها في المجال الحضري بمجموعة من الجماعات البلدية ضمن التقسيم الإداري الأخير، ولعل الأمثلة في هذا الموضوع كثيرة وعلى سبيل المثال بلدية المنارة گيليز بمراكش، فهي تجمعات سكنية تفتقر إلى المرافق الأساسية من الإنارة والماء الصالح للشرب وشبكة الواد الحار إلى غير ذلك من الشروط اللازمة للسكن اللائق، مما يجعلها في وضعية شادة فهي قريبة من المدن جغرافيا وبعيدة كل البعد اقتصاديا واجتماعيا، مما يخلق لهذه الجماعات البلدية اضطرابات وصعوبات في إدماج تلك الدواوير فعليا في النسيج الحضري لهذه البلديات كوحدات ترابية أساسية.

علما، السيد الوزير، أن هذه الدواوير تم إحصاؤها من طرف وزارتكم أو المؤسسات العمومية التابعة لكم وقدمت وعود لساكني هذه الدواوير أي القاطنين لإعادة هيكلة دواويرهم، إلاّ أن هذه الهيكلة طال انتظارها ولم تظهر للوجود بعد وحرم سكانها من الشروط الضرورية للسكن الصحي، بل الأكثر من هذا أن هذه الدواوير تعرف حصاراً معماريا أو تعميريا حيث منعت من البناء ومنعت من التمتع من أدنى الشروط الكريمة أو أدنى شروط السكن اللائق وخصوصا تعتبر الآن هذه الظاهرة ظاهرة شادة في هذه البلديات.

لذا، السيد الوزير، أسألكم عن مآل إعادة هيكلة هذه الدواوير؟ تم ماهي التدابير التي اتخذتموها لمعالجة هذه الظاهرة وبتدقيق ماهي الإجراءات الآنية والمستقبلية التي تنوي وزارتكم القيام بها لإنصاف هذه الساكنة المهمة من القاطنين بهذه الدواوير المحيطة بالمدينة والداخلة في المدار الحضري؟ وشكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد كاتب الدولة المحترم.

* السيد كاتب الدولة المكلف بالإسكان :

شكراً السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لما بحثت في الوزارة وجدت بأنه لم يكن هناك وعد أعطي لمبدأ التدخل في جميع الدواوير والإحصاء ليس وعداً، فإذن طبعا بغض النظر على هاذ الجانب المشكل المطروح هو في العمق كما قلت سابقا، هو مشكل مهم جداً، لأنه لما يتسع المدار الحضري تدخل البلديات، مجموعة من الإيجابيات، يعني أراضي جديدة صالحة للبناء إلى آخره ومجموعة من المعطيات الأخرى التي هي، لا نسميها سلبيات ولكن نسميوها مجموعة من الضروريات بالنسبة للمجالس التي من جملتها محاربة السكن غير اللائق.

فإذن، المشكل هو برمجة هذه العمليات للتدخل، طبعا يمكن لنا ناخذوا كمثال البرنامج الوطني للكهرباء القروية، هذا البرنامج الوطني مبني على تدخل الدولة بمبلغ تقريبا 50% و50% الأخرى هو مساهمة المستفيدين ومساهمة الجماعات المعنية بالأمر، فإذن بهذه الطريقة سنتمكن من برمجة عدة دواوير الذين يوجدون خاصة في مدينة مراكش في هذه الحالة.

تكلمت على الدواوير السابقة التي طرحها السيد المستشار المحترم والذي يمكنني أن أقوله كذلك هو أنه عندنا مبرمجين 32 دوار مبرمجة في إطار تدخل الوزراء من أجل إعادة هيكلتها، فإذن لا ننسى كذلك أنه لما ندخل الماء والكهرباء لدوار ما، إذن نعترف بالأمر الواقع، وهنا يصبح هذا الدوار ملزوم على الجميع، فإذن يجب أن نفكر في المدى البعيد وكيف سنترك مدننا لأبنائنا.

في مدينة مراكش صاحب الجلالة نصره الله كان قد قام أمام هيئة المهندسين المعماريين في آخر خطاب له قال أنه تلك آثارنا تدخل علينا، فإذن في المستقبل خصنا نتركوا لبلادنا مدن جميلة وذات رونق وإمكانيات التي تشرف الأجيال المقبلة وتشرفنا معها.

فإذن أنا أريد أن أقول للسيد المستشار المحترم أن هذا المشكل نحن نعتني به وسنعالجه بتنسيق في إطار سياسة تعاقدية بالتدخل المباشر للوزارة وكذلك بسياسة وقائية كما قلت سابقا في هذا المجلس الموقر، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد كاتب الدولة المحترم،

هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

* المستشار السيد (أحد واضعي السؤال) :

شكراً السيد الرئيس،

لقد استمعت إلى جانب إخواني المستشارين والمستشارات بكل إمعان إلى جواب السيد الوزير الذي أحاطنا بعدة معلومات وأؤكد من هذا المنبر أن هذا مشكل وطني وليس بمشكل محلي وهو معول على حكومة التغيير، حكومة التناوب أن تعمل على إعادة النظر في هيكلة ما سمي بالحواضر.

لأن تقطيع 1992 جاء بالكثير ولكن بدون تهييئ وبدون دراسة وأعطي عدة أمثلة لقد أقحمت عدة جماعات قروية وقطعت وأصبح نصفها يسمى ببلدية ولا يربطها بالبلدية إلاّ ما يستخلص من طرف الدولة من ضرائب محلية لدى المواطنين، فكلها طابعها ومجملها طابع قروي صرف والأمثلة التي أعطيت الآن من طرف من سبقونا في التدخل هي تختص بإشكالية بعض المدن الكبرى ومحيطها ولكن هناك عدة بلديات مستحدثة لا مقومات للمجال الحضري فيها أبداً، وبالتالي فهناك العشوائية وعدم المصادقة على تصاميم التهيئة وعدم وجود الإنارة والماء الشروب والتطهير والطرقات إلى غير ذلك الموجود فيها هي القوانين المتعلقة بأداء الضرائب واستخلاص ما يسمى بضريبة النظافة إلي غير ذلك.

نتمنى أن تكون الحكومة وهذه ليست بمهمة سهلة ونعرف ذلك أن تتظافر الجهود لإعطاء الطابع الحضري لما سمي ببلديات وحواضر ومثال مراكش الذي سبق من طرف من سبقوني وأعطي أمثلة أخرى مثلا في أقاليم نائية إقليم الراشيدية فهناك عدة جماعات قروية سميت ببلديات حاليا وليس فيها من مقومات البلدية أي شيء وأعطي مثال في هذا الإقليم ببلدية مولاي علي الشريف بالريساني مثلا، فعدة قصور ودواوير لا تربطها بالحواضر إلا الإسم لا طرقات لا إنارة، لا تطهير، لا، لا، لا إلى غير ذلك، كيف يمكن إدماج هذه القصور ليكون إسمها مطابق لما سميت به، هذه إشكالية وهذه مهمتكم السيد الوزير وهذه مهمة الحكومة، فالمهمة ليست سهلة ونتفهم موقفكم، وهذا إرث ورثتموه، نتمنى أن تتوفقوا في إعطاء الأولوية بطريقة استعجالية لحل هذه الإشكالية التي لها ارتباط وثيق بكافة المواطنين وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد كاتب الدولة المحترم.

* السيد كاتب الدولة المكلف بالإسكان :

أشكر السيد المستشار المحترم على هذه الكلمات التي تبين صعوبة المشكل لأنه في الحقيقة المشكل عند علاقة وطيدة بإعداد التراب الوطني وعنده أبعاد مختلفة سياسيا واقتصاديا وتنظيميا وإداريا إلى آخره، فإذن نحن نأخذ بعين الاعتبار هاذ ضرورة التدخل وبرمجت التدخلات على الصعيد الوطني ومن باب المثال تكلم على الراشيدية، فالراشيدية أحصينا في إحصاء 1993، 34 دوار التي تسكن بها أكثر من 8160 عائلة، فإذن... هي المعنية بالأمر والتي تحتاج إلى تدخل سريع ومباشر وجلب جميع المعطيات للحياة اليومية.

فإذن السيد المستشار المحترم بدون شك هو عنده غيرة على هذا النوع من التدخل وسنعمل جميعا من أجل إلقاء الحلول المناسبة في إطار الإمكانيات وأؤكد على ذلك، في إطار الإمكانيات من منظور المسؤولية لأنه الميزانية التابعة للدولة وحدها على الصعيد الوطني لا تكفي لنحل جميع الحالات، إذن لابد من أن نجد الطرق المناسبة للتدخل ولحل جميع الحالات المطروحة وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً،

ننتقل الآن إلى قطاع الصيد البحري وأعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد لحسن بيجدگن فليتفضل لبسط سؤاله.

* المستشار السيد :

أطلب من السيد الرئيس تأجيل هذا السؤال لأن صاحبه في مهمة استعجالية وهو سيعود ولكن نطلب التأجيل.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الرئيس،

أما قطاع السياحة فهناك سؤال يتعلق بتقوية البنايات التحتية لتشجيع السياحة بالمناطق الجبلية تقدم به المستشار المحترم السيد عادل المعطي فليتفضل لبسط سؤاله.

* المستشار السيد :

السيد الرئيس،

السيد عادل المعطي غير حاضر معنا لأنه توفى له والده، ونطلب تأجيل سؤاله إلى وقت لاحق وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار،

دائما في قطاع السياحة السؤال الموالي يتعلق ببرنامج الوزارة السياحي بالمناطق الشرقية للمستشار أحمد بن عيني فليتفضل.

* المستشار السيد أحمد بنعيني :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

الأخت المستشارة، الإخوان المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

لا زال التصريح الحكومي يرن في أذننا ولا زلنا نتذكره حيث أعطى عناية خاصة للأقاليم الشرقية وأشار بشكل واضح إلى العزلة التي

تعيشها المنطقة الشرقية، ومن مظاهر هذه العزلة تهميش القطاع السياحي رغم أن الجهة الشرقية التي تزخر بمعطيات سياحية هائلة تجسد ما حبى الله به بلادنا من ثروات طبيعية وجغرافية وتاريخية مختلفة قادرة على فك العزلة وخلق فرص الشغل وإنشاء مقاولات اقتصادية تنعش الوضعية الاقتصادية المتردية للمنطقة خاصة بعد إغلاق الحدود المغربية الجزائرية.

فإضافة إلى مدينة السعيدية الجوهرة الزرقاء المعروفة بثرواتها السياحية المغربية تزخر مثلا قرية تافوغالت ومحيطها بثروة طبيعية هائلة لا تقل أهمية عما نجده بمدينة إفران وتزخر كذلك قرية فزوان القريبة من مدينة بركان بماء معدني تفوق أهميته عما تحتويه المياه المعدنية الأخرى بالمغرب بشهادة خبراء متخصصين، كما أن مدينة فكيك الواقعة جنوب الجهة الشرقية تعج هي الأخرى بمقومات صحراوية عذراء وثروات تاريخية منقطعة النظير يمكن أن تثري النسيج السياحي الوطني.

فمنذ فجر الاستقلال وسكان المنطقة ينتظرون إلى الآن الأخذ بيد هذه الجهة من مملكتنا إلى بر الأمان، فهل السيد الوزير تفكر وزارة السياحة في حكومة التجديد والتغيير لاستثمار هذه المعطيات السياحية وخلق منشآت سياحية بتافوغالت وفزوان وفكيك ورأس الماء وقرية أركمان بالناظور تساهم في فك العزلة السياحية عن هذه المنطقة التي قدم رجالها ونساؤها الكثير من أجل هذا الوطن، ألتمس من السيد الوزير إعطاءنا صورة واضحة وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً،

الكلمة للسيد وزير السياحة المحترم.

* السيد حسن الصبار وزير السياحة :

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

جوابا على سؤال السيد المستشار المحترم بن عيني، أؤكد حقيقة بأن المنطقة الشرقية تعتبر من المناطق التي تضررت كثيرا منذ سنة 1994 بسبب ندرة السياح المغاربيين حيث أن انخفض عددهم من أكثر من مليونين إلى حوالي 15 ألف سائح في هذه السنة الماضية وهذا أدى إلى تراجع نسبة ملء الفنادق التي لا تتجاوز 10% من الطاقة الإيوائية الموجودة، أكثر من 3000 سرير في 41 فندق مصنف.

والذي أؤكد هنا وهو أن وزارة السياحة واعية بما تزخر به المنطقة الشرقية من مؤهلات سياحية بحيث تجمع بين الشواطئ والمغارات والجبال والذي يزيد من إمكانياتها هي أنها الجهة الوحيدة التي يوجد بها الشاطئ قريب من الصحراء، الشيء الذي يؤكد أن المستقبل لهذه المنطقة سياحيا مضمون على المدى المتوسط والطويل.

فلابد ربما من التذكير ببعض المجهودات التي بذلتها الوزارة التي ساعدت في الدفع بها للنهوض بالقطاع السياحي وهو أنه ستفتتح معهد التكنولوجيا الفندقية السياحية الذي سيبدأ في السنة المقبلة، السنة الدراسية المقبلة، كما أنها تقوم الآن بالدراسات الأولية الضرورية لتجعل من السعيدية التي تحدث عنها السيد المستشار المحترم كي ترجعها محطة سياحية عصرية كبيرة، كما قامت بالتعريف بحامة فزوان وتهييئ مغارة زفزال وخلقت وحدة سياحية في تافوغالت.

هذا والذي يجب أن نأخذه بعين الإعتبار هو أن مبادرات المنعشين في ميدان الإستثمار، وزارة السياحة يمكنها أن ترافق عمل المستثمرين وعمل الخواص والجماعات فمبادرات المنعشين في ميدان الإستثمار تبقى محصورة نتيجة ضعف نسبة مستوى ملء الفنادق بحيث أن التجهيزات الخالية يمكنها لوحدها أن تستوعب ثلاث مرات أي انتعاش لتزايد الحركة السياحية بالمنطقة، ووعي المنعشين بهذه الوضعية أدى إلى قلة الإهتمام بالمشاريع وفي سياق هذه الظروف لا يمكن لوزارة السياحة مع الأسف أن تقوم باستثمار أموال عمومية في مشاريع غير مجدية في الفترة الراهنة رغم التشجيعات التي تعطيها كلما طلب منها ذلك.

ويمكن أن أؤكد لهذه المنطقة مستقبلا سياحيا واعداً على المدى المتوسط والبعيد وستتبلور إن شاء الله مع إنجاز الطريق الساحلي السعيدية طنجة وكذلك بتحسين وتطوير العلاقات بين بلدان المغرب العربي التي ما فتئ المغرب بقيادة جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله يبذل مجهودات كبيرة من أجل تحسين هذه العلاقات والتي ستكون بمثابة قفزة نوعية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة بأكملها وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير،

تفضل السيد المستشار.

* المستشار السيد أحمد بنعيني :

السيد الرئيس،

أود أن أشكر معالي الوزير على هذه التوضيحات وعلى أنه طمأننا على فتح معهد قد بني منذ زمان بمدينة السعيدية وكان مغلوقاً وأسجل هنا بارتياح على أن... وأبلغ إلى سكان المنطقة الشرقية على أن هذه المدرسة ستفتح أبوابها عما قريب وستنعش وتنشط الجهة.

في إطار تعقيبي هذا أريد أن أدلي ببعض الملاحظات لكي أنور الرأي العام، تعطيل مشروع المغرب العربي وإغلاق الحدود أثر سلبا على الوضعية الإقتصادية والاجتماعية لمنطقتنا وأعطى درسا لابد أن يستوعبه الجميع وأن يعيه وهو ضرورة تواجد فكرة رهانات الإقتصاد الحدودية.

تم السيد الوزير تعرض إلى الفنادق التي بنيت كذلك، وعددها كبير بمدينة وجدة وبالمدن المجاورة لوجدة.

حقيقة هذه الفنادق أغلقت أبوابها وغرق أصحابها في الإفلاس وفي المتابعات القضائية بسبب الديون المتراكمة عليهم.

السيد الوزير، نظراً لماضي المنطقة العريق والمؤهلات السياحية الهامة التي تتركز بين السعيدية وتافوغالت وزقزل وعين الصفاء وفزوان وكافايت ورأس الماء وقرية أزكمان بالناظور والمدن المنجمية والتي للأسف الشديد لم يسخر بعد ولم يعط لها الإهتمام المطلوب بها لحد الآن، ولكن أنا مطمئن على ما جاء في تصريح السيد الوزير وشكراً السيد الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم،

ننتقل الآن إلى قطاع التجهيز بسؤال حول الشبكة الطرقية بإقليم الحسيمة تقدم به المستشار المحترم السيد محمد بوكمزة فليتفضل بطرح سؤاله.

* المستشار السيد محمد بوكمزة :

شكراً السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أختي إخواني المستشارين المحترمين،

تعتبر أقاليم الشمال بصفة عامة وجهة الحسيمة بصفة خاصة الوجه الثقافي والحضاري لبلادنا اتجاه دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، إلا أن هذه الجهة تفتقر إلى جسور التواصل التي تجسدها أساسا الشبكة الطرقية التي تعدو وسيلة مهمة للإندماج الكلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياحية، حيث أن صعوبة الطرق ساهمت بشكل مباشر في عزلتها عن باقي الأقاليم الأخرى.

وأحيطكم، سيادة الوزير، علما على أنه منذ الإستقلال لم تعرف هذه الجهة شبكة طرقية رئيسية تربطها بالأقاليم الأخرى، بل ما زال سكان هذه المنطقة الذين يرغبون في السفر إلى مدينة فاس مثلا، أن يختاروا بين محورين، إمّا عن الطريق الجهوية كتامة تاونات أي طريق الوحدة التي لم تشهد أي تقوية ولا إصلاح ولا توسيع إلاّ بعض الكيلومترات ويلاحظ أنها ضيقة جداً وكثيرة المنعرجات كذلك، وغير صالحة للإستعمال.

أما المحور الثاني الذي يعد المنفذ الكبير لهذه المنطقة نحو تازة عبر أكنول أي طريق جهوية كثيرة المنعرجات تتوفر على قناطر ضيقة لا تتسع لعبور سيارتين مما يتسبب في كثير من الأحيان في عدة حوادث مهولة حوادث سير مهولة يذهب ضحيتها المواطنون الأبرياء ولم تعرف بدورها أي إصلاح ولا توسيع ولا تقوية.

وانطلاقا من هذه المعطيات نطرح عليكم السؤال الآتي، هل هناك برنامج ودراسة ميدانية لتشييد طريق رئيسية لفك العزلة عن هذه الجهة؟ وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

* السيد بوعمر تغوان وزير التجهيز :

شكراً للسيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

أريد قبل الإجابة على سؤال السيد المستشار المحترم أن الشبكة الطرقية لإقليم الحسيمة تقدر بحوالي 630 كيلومتر منها 410 كيلومتر معبدة و220 كيلومتر هي في حالة مسالك وأن هذه الشبكة كذلك المعبدة المبنية يعني 410 فيها أكثر من 50% حيث يفوق العرض 5 أمتار، عرض الشبكة الطرقية المبنية أما الباقي يعني حوالي 12% فهو فعلا في حالة سيئة ويقدر كما قلت بـ 12% ويعرف مشاكل في ميدان الصيانة وذلك ناتج عن الحالة الجيولوجية والطبيعية الجمالية لهذا الإقليم بصفة خاصة، هذا فيما يخص المعطيات العامة.

أما فيما يخص السؤال فإن هذه الشبكة في السنين الأخيرة عرفت أشغال توسيع بناء وتقوية حوالي 40 كيلومتر كلفت ميزانية الدولة بـ 84 مليون درهم يعني 8 ملايير و800... أما فيما يخص البرامج المستقبلية كما جاء في السؤال فإن الوزارة تعتزم تقوية بناء وإعداد وتوسيع حوالي 280 كيلومتر وستكلف 230 مليون درهم يعني 23 مليار سنتيم، وشكراً للسيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير.

هناك تعقيب.

* المستشار السيد محمد بوكمزة :

السيد الرئيس،

أريد أن أفيد السيد الوزير هو بأنه قال جل طرق إقليم الحسيمة بأنه تفوق أكثر من 5 أمتار، لكن نريد أن نبين له بأن جل الشبكة الطرقية التي يتوفر عليها إقليم الحسيمة لا تتعدى 5 أمتار، بل السنة الماضية هذه حصل تقوية 10 كيلومترات خاصة بين النقطة الكيلومترية 252 إلى 262 في دائرة تارجيست، وبهذه المناسبة نطالب السيد الوزير أن يشهد لأنه قال في كلامه بأنه ستعبد طرق أخرى وسنرى أي برنامج للحكومة هذا ومتى ستعبد هذه الطرق نحن تكلمنا وقلنا بأنه من الإستقلال إلى يومنا هذا إقليم الحسيمة لا يتوفر على طريق رئيسية، فهو يتوفر على طريق جهوية ونعرف إقليم الحسيمة بأنه مدينة سياحية، ولهذا إذا أردنا جلب السياح فيجب أولاً أن نصلح الطرقات، وإذا لا نتوفر على الطريق فلن يأتي أحداً عندنا، والذي يأتي اليوم لن يرجع غداً سواء المواطنين المغاربة أو الأجانب ولهذا نطلب من السيد الوزير أن يخبرنا متى ستصلح هذه المائتي كيلومتر، لأنه قلنا 40 كيلومترات فقط هي التي أصلحت ونعتز بها لأنها صلحت بطريقة جيدة ووقع فيها التقوية والتوسيع لستة أمتار، شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير التجهيز :

لا، السيد الرئيس، أنا أظن غير كي نتفق التفاصيل هاهي موجودة وإذا أراد السيد المستشار المحترم أن أعطيه التفاصيل فهي موجودة، أما أن يأتي ويقول أن بالحسيمة لا نتوفر على طريق وطنية فالطريق رقم 02 التي تربط بين طنجة ووجدة فهي طريق وطنية، وهذه الطريق كما سبق لي أن أجبت أمام هذا المجلس، هذا لوحده في السنة الماضية عرف 150 كيلومتر من التقوية وفي السنة المقبلة إن شاء الله سيعرف 167 كيلومتر من التقوية، هذا الطريق لوحده نظراً، كما قلت للطبيعة الجيولوجية لوحده معه مشكلة لأن يمر بتضاريس جبلية هناك الحالة الجيولوجية C'est un terrain glaissant constament يعني فما يمكن لنا نقولوا بأن الحسيمة لا تتوفر على طريق وطنية.

الحسيمة عندنا طرق وطرق في مناطق جبلية والوزارة تقوم بجميع المجهودات لصيانة هذه الطرق فإذن نتفق على هذا المبدأ أولاً، هذا مع العلم أنها شبكة يجب توسيعها ويجب مدها إلى المناطق المعزولة، أنا لا أقول أنه ليست هناك مناطق بالحسيمة معزولة وقرى لا تتوفر على طرق في المستوى، هذا ممكن ولكن عند طرح القضية يجب أن نتفق على المقاييس، أما يقول لي، قال، قلت أنا في السنين الماضية هناك 40 كلم، أنا عندي النقط، هو يعرف مقطع واحد ولكن هناك مقاطع أخرى في اتجاهات أخرى فهي موجودة، نحن لم نصل إلى هنا لنقول شيء غير موجود. شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

السؤال الموالي يتعلق ببرنامج بناء سد آيت حمو باكادير للمستشار المحترم السيد لحسن بيجدگن فليتفضل مشكوراً.

* المستشار السيد لحسن بيجدگن :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة والسادة المستشارين،

تعتبر منطقة شمال أكادير، تامري ونواحيه من المناطق التي تعرف تساقطات مطرية أكثر مقارنة بباقي نواحي أكادير، حيث تقدر السيول المائية من وادي تامري المنسابة إلى البحر مايفوق 80 مليون طن سنويا، الشيء الذي لا يساهم لأسباب طبيعية في تغذية الفرشة المائية وتوفير المياه الجوفية وللأهمية البالغة للمياه السطحية أنجزت وزارة التجهيز دراسة مشروع سد آيت حمو على وادي أوكار وهو رافد من روافد تامري.

السيد الوزير، تعلمون أنا حاجيات سكان أكادير الكبير تزداد سنة بعد أخرى بل هناك بعض التوقعات تشير إلى أنه ابتداء من سنة 2002 ستعرف الموارد المائية خصاصا إن لم نقل عجزاً نظراً لعدة أسباب ومن أهمها : أولاً : تزايد السكان بمدن هذه المنطقة خاصة أنها تعرف استقبال أعداد هامة من المهاجرين إليها من النواحي المجاورة بنسبة تفوق نسب المدن الأخرى على الصعيد الوطني.

ثانيا، كون مدينة أكادير من أهم المدن السياحية المغربية وتضم حوالي 25 ألف سرير، وهو رقم يتزايد باستمرار نظراً لأهمية السياحة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية بشكل عام.

ثالثا، هذه المنطقة تشرق على الساحل الأطلسي بشريط ساحلي يفوق 60 كيلومتر وهو الجانب المشجع على خلق استثمارات هامة إذا تم تجهيزها وتحفيز المستثمرين على توظيف أموالهم بها خاصة بالميادين السياحية التي لا يخفى دورها في تشغيل اليد العاملة، الشيء الذي يعكس الدور الإجتماعي الهام للقطاع.

ولعل توفير الماء الشروب لهذا الشريط الساحلي الهام يعتبر من أهل الوسائل المشجعة للإستثمار.

السيد الوزير،

نسألكم عن مشروع سد آيت حمو على واد أوغار من روافد تامري. أولاً، ماذا تقرر في شأن موضوع هذا السد؟ ثانيا متى سيشرع في إنجاز هذا المشروع الذي ينتظره سكان هذه المنطقة بالخصوص وخاصة سكان أكادير الكبير؟ هل ستخصص نسبة من المياه المعبأة من طرف هذا السد لإنشاء حوض سقوي علما أن هذه المنطقة تضم مساحة هامة من الأراضي الصالحة للزراعة وأهاليها يمارسون الزراعة التقليدية، إضافة إلى أن مخزون هذا المشروع سيتجاوز 60 مليون متر مكعب وهو كاف لاستعماله في مجال الشرب والسقي معا؟ وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير التجهيز :

شكراً للسيد الرئيس،

أريد في البداية أن أؤكد للسيد المستشار المحترم على أن جميع الدراسات التقنية لسد آيت حمو لتزويد أكادير الكبرى بالماء الصالح للشرب هي موجودة وجميع الترتيبات التقنية تم الإنتهاء منها، إلاّ أنه فيما يخص مصادر التمويل ليست حاليا موجودة لإعطاء الإنطلاق لهذه المعلمة الكبرى الذي يعتبر الآن من أولوية أولويات الوزارة في ميدان السدود وحالاً الوزارة بصدد البحث عن موارد لتمويل هذا المشروع الهام وأنا أتفق معه في طرحه للمشكلة لأن هذا السد إذا لم يبن ابتداء من سنة 2002 «والذي سيتطلب بناءه على الأقل 4 سنوات» فمجموعة أكادير الكبرى ستعرف فعلا خصاصاً في ميدان المياه. فالوزارة واعية بهذا المشكل وهي حالا بصدد المباحثات مع بعض الصناديق كالصندوق العربي للإنماء الإقتصادي الذي أبدى استعداده لتمويل هذا المشروع الهام ونتمنى من الله أننا نتمكنوا من إيجاد هاذ المصادر المالية اللازمة للبدء في هذا المشروع إن شاء الله وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير،

الكلمة للسيد المستشار المحترم.

* المستشار السيد لحسن بيجديكن :

شكراً للسيد الوزير على صراحته ولكن كما جاء في تصريحه، أكادير الكبير سيعرف خصاصا في الماء الصالح للشرب في أفق 2002 ولكن الأهم من هذا وهو الشريط الساحلي الذي يبدأ من شمال أكادير الذي أخذته سونابا منذ 26 سنة إن لم أقل أكثر. وتدارت نزع الملكية لتنمية الاستثمار السياحي ولكن مع كل الأسف انتظرنا 26 سنة وسنزيد في الانتظار حتى تكون الاستثمارات في شمال أكادير لأنه كما تعرفون شمال أكادير يمتاز بمناخه وشواطئه إذا لم يكن الماء فلن يكون الاستثمار، وإذا كنا سنشجع المستثمرين فلابد من أن نوفر لهم الماء الشروب والكهرباء إلى آخره...

إذن نسجل بكل أسف أن هذا المشروع غير مبرمج في القانون المالي لهذه السنة وننتظر كما قال السيد الوزير التمويل الذي سيأتينا مرة أخرى من الخارج أو... وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار،

ننتقل الآن إلى قطاع النقل بسؤال حول تحسين وتفعيل المراقبة الطرقية لاجتناب حوادث السير للمستشار المحترم السيد حميد كوسكوس فليتفضل بطرح سؤاله.

* المستشار السيد حميد كوسكوس :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين،

ما تزال تحصد حوادث السير العديد من الأرواح وتقتل الكثير من الأبرياء في مختلف أنحاء المملكة خاصة على المحاور الطرقية الخطيرة ونذكر على سبيل المثال الطريق الوطنية رقم 6 الرابطة بين تازة وفاس والطريق الجهوية رقم 505 الرابطة بين تازة والحسيمة، حيث عرفت هذه المحاور عدداً هائلا من الضحايا بسبب حوادث السير خلال الأشهر القليلة السابقة. ونجاح عملية مكافحة حوادث السير يجب أن لا تبقى مرهونة بالجهود التي تبدلها الوزارة المكلفة بل أن تنظم إليها باقي الوزارات المتدخلة في العملية إضافة إلى جهود وسائل الإعلام.

لقد تعودنا على طرح مشكل حوادث السير على وزير النقل فقط ولكن في الواقع المعضلة مشعبة وتهم وزارات وجهات أخرى لا تقل أهمية إحداها عن الأخرى كوزارة التجهيز ووزارة التربية ووزارة الدفاع إلى آخره.

إن السرعة المهولة التي تسير بها الشاحنات وحافلات النقل الجماعي والتي يترتب عنها في أغلب الأحيان وقوع حوادث خطيرة يمكن مراقبتها بسهولة عبر جهاز تسجيل السرعة "Le Chrone taquigraphe" «كرونو طاكيغراف».

فالسؤال السيد الوزير، إلى أي حد وصلت عملية تعميم تزويد الحافلات والشاحنات بهذا الجهاز؟ هذا من جهة.

أما من جهة أخرى السيد الوزير، إن المراقبة الطرقية بدورها تساهم في ارتكاب الشاحنات والحافلات بالخصوص للعديد من الحوادث، إذ وأمام كثرة نقط المراقبة وتقاربها وما تستغرقه عملية المراقبة من وقت في كل نقطة تلتجئ الشاحنات والحافلات لما لها من التزامات مع الوقت للرفع من السرعة للوصول في الوقت المحدد وعلى سبيل المثال الطريق الوطنية الرابطة بين تازة وفاس وأظن أن هذا المشكل مطروح على الصعيد الوطني، ففي المقطع التابع لإقليم تازة والذي يبلغ طوله حوالي 70 كيلومتر نجد 3 إلى 4 نقط المراقبة.

فعملية مراقبة حافلة بالنسبة للمسافة المذكورة يعني 70 كلم تدوم أكثر من ساعة إذا علمنا أن كل نقطة مراقبة تستلزم توقف الحافلة لمدة تزيد عن 15 دقيقة، السائق إذا يجد نفسه مجبراً بالرفع من السرعة بين نقطة مراقبة وأخرى للوصول في وقت محدد، وهنا يطرح سؤال آخر لماذا لا يتم اعتماد نقط المراقبة المتحركة حتى لا يلجأ السائقون إلى احترام قانون السير بالقرب من نقط المراقبة الثابتة فقط والتي هي في نفس الوقت معروفة لدى الجميع، وهذه المسألة إيجابية حتى بالنسبة للسيارات، فماهي إذن السيد الوزير، الإجراءات التي تنوون اتخاذها للحد من الحوادث لإصلاح هذا الجانب أي تحسين وتفعيل المراقبة الطرقية بمساعدة الوزارة المعنية خاصة إذا علمنا أن المحاور الطرقية تعرف في هذه الأيام اكتظاظا هائلا وحركة دائبة ومتزايدة بفعل العطلة الصيفية وعودة المواطنين المغاربة العاملين بالخارج؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد مصطفى المنصوري وزير النقل والملاحة التجارية :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أشكر السيد حميد كوسكوس على رعيه العميق بمشاكل حوادث السير بالمغرب وأريد أن أقول أن وزارة النقل كذلك واعية كل الوعي بتفاقم هذه الحوادث والتي تشكل في الحقيقة معضلة من معضلات البلاد.

في البداية أذكر بأن القانون لم يغفل جانب المراقبة فالقانون ينص على أن شروط المراقبة الطرقية والتي هي مقننة بموجب ظهير شريف لسنة 1993 بشأن المحافظة على الطرق العمومية ومراقبة السير والجولان ولا سيما الفصل 19 مكرر الذي يحدد المدة الزمنية لعملية المراقبة بدءاً من تفحص أوراق العربة إلى مراقبة حالتها الميكانيكية واحتمال تحرير محضر في نصف ساعة كحد أقصى، ومن ضمن شروط المراقبة كذلك عدم عرقلة حركة المرور عبر الشبكة الطرقية الوطنية بإيقاف عدد كبير من العربات ويتعين كذلك القيام بهذه العملية في ظروف مواتية للسلامة الطرقية سواء من حيث وضوح الرؤيا وتوفر الأماكن المناسبة لذلك وعدم القيام بالمراقبة في المنعرجات وفي الأماكن الخطيرة وعند تواجد خطوط متصلة، إذن السيد المستشار المحترم القانون واضح في هذا المضمار ولكن أنا متفق مع السيد المستشار حيث أن ينقص التنسيق مابين المراقبين الطرقيين فيما يخص وزارة النقل سوف تنكب قريبا إن شاء الله بتنسيق مع الدرك الملكي ومع المراقبين الآخرين على أن تنصب المراقبة بصفة عقلانية بحيث يجب أن لا تتكاثر نقط المراقبة في خط واحد وبذلك إذا قللنا من هذه النقط ولكن شددنا المراقبة.

فإننا سوف نصل إن شاء الله إلى المبتغى ألا وهو التقليص من حوادث السير، وكذلك وزارة النقل سوف تعمل على مراقبة الحافلات في المحطات الطرقية بحيث أن لا يمكن لأي حافلة أن تتحرك إلاّ بعد مراقبة صارمة لجميع الآليات التي تهم سلامة المواطنين.

وفي الأخير أريد أن أقول كذلك للسيد المستشار المحترم بأن فيما يخص آلة الطاكي كراف فإننا في طريق تجهيز جميع الحافلات الجديدة وكذلك القديمة بهذه الآلية حتى نراقب أكثر وأكثر السرعة وكذلك المكان الذي تتحرك فيه هذه الشاحنات لأجل هدف واحد، ألا وهو تحقيق أمن وسلامة المواطنين وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير.

تعقيب للسيد المستشار.

* المستشار السيد حميد كوسكوس :

أولاً أشكر السيد الوزير على أجوبته ولكن أريد فقط لو سمحتم أن أسجل بكل ارتياح ما جاء في كلامكم السيد الوزير وأملنا الوطيد هو أن نرى ذلك يتجسد بالملموس في المستقبل وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار.

السؤال الموالي في نفس القطاع ويتعلق بالسكك الحديدية للمستشارين المحترمين السادة علي بوقدير، عبد اللطيف السطمبولي وعلي بوقدير فليتفضل من يريد طرح هذا السؤال.

* المستشار السيد (أحد واضعي السؤال) :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

لقد كنا نأمل أن يشمل هذا السؤال عملية الضم بعدما تمت الإجابة على سؤال مماثل في نفس القطاع، نظراً لأهمية هذا القطاع السككي الحديدي وتأثيره ومشاركته الفعالة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد فإن بعض المناطق بالمملكة لا زالت لم تشملها بعد الربط بالسكك الحديدية ونذكر على سبيل المثال لا الحصر جهة تادلة أزيلال، هذه الجهة التي تلعب دوراً أساسيا بمنتوجاتها الفلاحية والمعدنية لتنمية البلاد.

ترى العديد من المستثمرين المغاربة والأجانب يتراجعون على خلق مقاولاتهم بها نظراً لافتقارها للبنيات التحتية الأساسية والضرورية التي تساعد على تشجيع الإستثمار كالطرق السيارة والسكك الحديدية كذلك، وذلك لنقل بضائعهم ومنتوجاتهم في أحسن الظروف وبأقل تكلفة وكذا نقل المسافرين.

سيدي الوزير،

إن المواطنين بهذه المنطقة والمنتوجات من الحوامض والمنتوجات الفلاحية الأخرى بصفة عامة، فطال بهم الإنتظار بخروج هذا المشروع إلى النور بعد العديد من الوعود والدراسات ويطالبون الحكومة الجديدة إنصاف هذه المنطقة المناضلة للحد من الهجرة الصناعية وخلق كذلك توازن حقيقي بين الجهات الإقتصادية لتنمية المملكة وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

الكلمة للسيد وزير النقل المحترم.

* السيد وزير النقل والملاحة التجارية :

أشكر في البداية السادة المستشارين المحترمين على طرحهم لهذا السؤال الذي يتعلق بتمديد الخط السككي من وادي زم إلى مدينة بني ملال ولقد سبق لي أن أجبت على هذا السؤال في هذا المجلس الموقر، وأريد أن أقول للسيد المستشار المحترم بأن الوزارة تولي أهمية كبرى لربط جميع مناطق المنطقة بالشبكة الحديدية لما لذلك من أثر حميد وإيجابي في تنشيط الحركة الإقتصادية.

وأريد كذلك أن أطمئن السيد المستشار بأن فيما يخص السكك الحديدية، إن الحكومة الحالية تعطي أولوية فيما يخص النقل أو منظومة النقل تعطي الأولوية للسكك الحديدية وذلك من بين أهدافها أن تقلص من حوادث السير التي تعرف تفاقما كبيرا في المغرب.

أريد أن أقول للسيد المستشار المحترم، أن فيما يخص مشروع ربط منطقة تادلة بصفة عامة بالشبكة الحديدية وكما سبق لي أن ذكرت فقد كان هذا المشروع موضوع عدة دراسات من طرف المكتب الوطني للسكك الحديدية انتهت باختيار محور يستجيب لمتطلبات المسافرين وكذلك البضائع من جهة أخرى ويمكن من ضمان كذلك نقل الفوسفاط الذي تزخر به هذه المنطقة انطلاقا من النقط القريبة من المناجم.

ويمتد هذا المحور من سيدي الغزواني قرب مدينة خريبكة إلى مدينة بني ملال مرورا بالفقيه بن صالح وسوق السبت، وفضلا عن ذلك فإن تهييء تصميمات التنمية وإعداد المنطقة الوسطى الذي تم في 1989 أضاف إلى هذه الحلول اقتراحا يرمي إلى إتمام الخط الرابط بين سيدي العايدي وادي زم باتجاه بني ملال مروراً بأبي الجعد وقصبة تادلة.

ولكن فيما يخص هذا المشروع بالضبط أريد أن أقول بأن التمويل ليس موجود حاليا، بحيث أن هناك ثلاثة مشاريع مهمة ولها الأولوية وهذا المشروع الذي تكلمنا عليه وكذلك مشروع ربط مدينة مراكش بأكادير وكذلك مشروع ربط تاوريرت بالناظور، هذه المشاريع نحن اليوم نبحث عن مصادر تمويل حيث أن هذا المشروع يكلف تقريبا مليارين من الدرهم لربط هذه الجهة.

إذن التمويل نحن في إطار البحث عنه وأريد أن أقول للسيد المستشار بأن هذا الخط سوف تعطى له الأولوية القصوى وسوف نحاول إن شاء الله أن نحققه في السنوات المقبلة القريبة وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

هناك تعقيب تفضل.

* المستشار السيد :

شكراً السيد الوزير على الصراحة والجدية المعهودة في السيد الوزير، فعلا نحن نشكركم على هذه الأجوبة إلا أنه مواطني هذه الجهة، هذه سنوات وما يفوق من 20 سنة وهما يرددون نفس السؤال على الحكومة ودائما الحكومات المتوالية تجاوب بنفس الجواب وتقول أن هناك دراسة وهناك مخطط وقضية التمويل.

السيد الوزير،

نحن في إطار تشجيع الاستثمار والمنطقة ببني ملال وأزيلال يعرفها الجميع أنها منطقة تقوم بدفعة نوعية ومساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية للبلاد بمنتوجاتها الفلاحية وغيرها.

فالسيد الوزير، في إطار هذا التوجه الحكومي، نحن يأتون مستثمرون ويريدون الإستثمار فأول شيء ينتبهون إليه في دراستهم أنه لا يوجد مطار ولا يوجد سكك حديدية ولا يوجد طريق سيار، فهذه مسائل تجعل المستثمر يذهب إلى منطقة قريبة من الموانئ المغربية والتي هي مسألة معقولة أن غالب المنتوجات تكون مصدرة، فالسيد الوزير، نريد لهؤلاء الأشخاص كي نشجعهم على الأقل أنهم يعرفوا أن هناك توجه حكومي وعلى الأقل يعرفوا بأنه عما قريب أو تعطينا واحد الفترة أو مخطط الذي يطمئن هؤلاء السكان كذلك بأن هناك مشروع الذي سيقوم عن ما قريب، شكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد وزير النقل.

* السيد وزير النقل ووزير الملاحة التجارية :

أريد أن أطمئن السيد المستشار المحترم أن فيما يخص وزارة النقل أن هذا الخط هو من الخطوط الموضوعة ما بين الأولويات ولكن لا أريد أن أحدد وقتا لخلق هذا المشروع الضخم والذي يتطلب مالا كبيراً بحيث أنا قلت أن هذه التكلفة هي حوالي مليارين من الدرهم، ولكن الشيء الذي يمكن أن أؤكد عليه أننا سوف نحاول داخل وزارة النقل أن نجد حلول جديدة فيما يخص تمويل هذه المشاريع وهناك إن شاء الله، عدة إمكانيات يمكن أن نستغلها لخلق هذا الخط ولي اليقين أننا سوف نخلقه إن شاء الله شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

السؤال الثالث في هذا القطاع يتعلق بالنقل المزدوج تقدم به المستشار المحترم السيد أحمد السنيتي فليتفضل.

* المستشار السيد أحمد السنيتي :

شكراً السيد الرئيس.

باسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

الأخت المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين،

أتوجه إلى السيد وزير النقل حول النقل المزدوج بمناطق الشمال وخاصة بإقليم شفشاون، وإذا كان النقل المزدوج من الآليات الأساسية المتحكمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب وسائل النقل الأخرى فإنه لا زال يقوم بدوره كاملا في جميع أنحاء المملكة وخاصة مناطق الشمال وعلى سبيل المثال كإقليم شفشاون الذي تتميز ببنية مجالها يصعب معها التنقل لإشراك هذه الجهة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي يتعين على الوزارة الوصية على قطاع النقل الاهتمام بالموضوع وتوفير أكبر عدد ممكن من رخص النقل المزدوج لصالح مناطق الشمال، باعتبارها نقطة حساسة وتجسد الوجه الحضاري لبلادنا بحكم موقعها.

لذلك نسائلكم السيد الوزير حول الإجراءات والتدابير الآتية المزمع اتخاذها في إطار استراتيجية التنمية الشمولية لمناطق الشمال بتوفير النقل المزدوج وفك العزلة عن البوادي والقرى المتواجدة في أعالي الجبال؟ وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

الكلمة للسيد وزير النقل.

* السيد وزير النقل والملاحة التجارية :

السادة المستشارين المحترمين،

أود أن أشكر السيد المستشار المحترم أحمد السنيتي على اهتمامه بالنقل في مناطق الشمال وخاصة بمدينة شفشاون وإقليم شفشاون وأريد أن أوضح أن التجاء وزارة النقل والملاحة التجارية إلى ما يسمى بالنقل المزدوج كان يهدف إلى فك العزلة على المناطق الوعرة التي تفتقر إلى الطرق المعبدة والتي ينتشر فيها النقل غير المنظم بعيداً عن شروط الأمن والسلامة، وحقيقة أن فيما يخص، لما استحضرت الإحصائيات فيما يخص إقليم شفشاون حقيقة أن هناك نقص كبير فيما يخص النقل المزدوج، حيث أن عدد الرخص يساوي صفر في إقليم شفشاون.

ورغم ذلك إقليم شفشاون هو إقليم له طرق خاصة وفيه كذلك خاصيات فيما يخص التضاريس الجغرافية بحيث أن الإقليم والجهة صعب كثيرا للنقل والتنقل، إذن يجب علينا فيما يخص هذا الإقليم بالضبط أن نوليه عناية خاصة فيما يخص النقل المزدوج، أريد أن أقول للسيد المستشار المحترم أن وزارة النقل هي بصدد إعادة تقييم عملية إعطاء الرخص فيما يخص هذا النقل، بحيث أن عدد الرخص التي أعطيت لحد الآن يبلغ عددها 1400 رخصة استغل منها 30% فقط، من بين هذا العدد هناك 200 رخصة أعطيت في الأقاليم الشمالية.

إذن حان الوقت أن نعيد النظر فيما يخص الأهداف وتنظيم هذا النقل بصفة خاصة ولي اليقين أننا إن شاء الله في المستقبل القريب، في الأيام القريبة عندما تكتمل هذه الدراسة وعندها سوف إن شاء الله ننظر إلى الاستنتاجات سوف نقوم مع المنتخبين ومع الجهات المختصة بإعطاء الرخص اللازمة لكل منطقة وذلك لفك العزلة على هذه المناطق وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير.

هل هناك تعقيب.

* المستشار السيد أحمد السنيتي :

أشكر السيد الوزير المحترم على هذه الصراحة، وفعلا مناطق إقليم شفشاون يعرف نقصا كبيراً في هذا المجال، والذي أقترحه على السيد الوزير هو ما نطلبه من سيادته المحترمة على إنشاء حافلات بين وزان عبر جماعة بريكشة وجماعة عين بيضة إلى جماعة الغدير وكذلك ربطها من وزان عبر دفالي وجرف الملحة وكذلك من مدينة شفشاون عبر باب تازة إلى باب برد.

حيث لا يخفى عليكم السيد الوزير أن التزايد البشري في نمو مستمر وأن هناك العديد من السكان الذين يبقون في الطريق طيلة ساعات عديدة ولهذا السيد الوزير لا يخفى عليكم كذلك أن الأساتذة والمعلمين يعملون خارج هذه المدن، وعلى سبيل المثال الأساتذة والمعلمين يسكنون في مدينة وزان ويعملون كذلك في جماعة بريكشة أو جماعة عين بيضاء بالمدارس التي يتشغلون بها.

والذي نطلب من السيد الوزير، إحداث حافلة كبيرة تنطلق من جماعة زومي عبر جماعة موقريصات وكذلك إقليم شفشاون وتطوان إلى طنجة، ونطلب من السيد الوزير أن يخرج بهذا النقل المزدوج إلى حيز الوجود في أقرب وقت ممكن والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم.

تفضل السيد الوزير...

* السيد وزير النقل والملاحة التجارية :

أريد أن أؤكد للسيد المستشار المحترم أن إشكالية النقل بصفة عامة وخاصة النقل المزدوج هي الآن بصدد دراسة عميقة فيما يخص الحاجيات وتلبية هذه الحاجيات داخل وزارة النقل، وأريد أن أؤكد أنه في الأيام القليلة المقبلة إن شاء الله سوف تعمل الوزارة بتنسيق مع مختلف الجهات المعنية من أجل ضبط الحاجيات الحقيقية لكل إقليم من النقل بهدف إقرار إن شاء الله، نظام فعال فيما يخص النقل المزدوج.

فإن شاء الله سوف نعمل بتنسيق مع المنتخبين كذلك بإقرار جميع الخطوط التي يمكن للوزارة أن ترخص بها، يعني أن الرخص التي سوف تمنح فيما يخص النقل المزدوج سوف تعطى بالأسبقية بتنسيق مع الحاجيات الحقيقية لجميع الأقاليم وكذلك سوف تعطى الأسبقية للشبان العاطلين الذي يمكن تشغيلهم عبر هذه الرخص للنقل المزدوج وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

ننتقل الآن إلى قطاع العدل بسؤال حول الصحة بالسجون للمستشار السيد بوشعيب الهيلالي فليتفضل.

* المستشار السيد عبد الرحمان لبدك :

إذا سمحتم السيد الرئيس، فالسيد بوشعيب الهيلالي تعذر عليه الحضور لجلسة اليوم لأسباب قاهرة نلتمس العمل على تأجيل السؤال إلى جلسة لاحقة وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار،

السؤال الموالي يتعلق بمسطرة المصادقة على الوثائق المدلى بها خارج الوطن ولدى القنصليات والسفارات المعتمدة ببلادنا للمستشارين المحترمين السيدين عبد الرحمان أوشن ومحمد رحموني.

* المستشار السيد (أحد واضعي السؤال) :

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالي إلى السيد وزير النقل المحترم حول مسطرة المصادقة على الوثائق المدلى بها خارج الوطن ولدى القنصليات والسفارات المعتمدة ببلادنا.

السيد الوزير،

منذ سنتين مضت تقدمنا بسؤال مماثل لهذا إلى السيد وزير العدل السابق أو الأسبق مبرزين فيه المتاعب التي تنتاب عمالنا بالمهجر عندما يقدمون على إنجاز وثيقة إدارية أو رسم قصد الإدلاء به لدى الجهات الأجنبية أو لدى هيئاتها المعتمدة ببلادنا بهدف تسوية

وضعيتها بهذه البلدان وذلك نتيجة تعقيدات المسطرة المتبعة في التصديق على هذه الوثائق حيث تمر هذه العملية بسلسلة من المراحل فيها الكثير من ضياع الوقت في نظرنا واستنزاف للقدرات المالية لهذه الفئة حيث تمر كما قلت بمراحل متعددة ومحطات كثيرة كالمجلس الجماعي مثلا، المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف عمالات الإقليم أحيانا وزارة العدل ثم وزارة الخارجية أخيراً.

وإذا كانت وزارة العدل قد تفهمت المسألة آنذاك حيث طرحنا سؤالنا فيما مضى وتجاوبت نسبيا مع طلبنا حيث تم إسقاط حلقة من تلك السلسلة من المراحل المتبعة وهي محطة مصادقة وزارة العدل على هذه الوثائق «ما زال هناك وثائق تأتي لوزارة العدل»، فإننا نعتبر أن هذه الوزارة لم تتفهم بعد عمق الموضوع ولم تدرك بعد المعاناة اليومية القاسية المفروضة عبئا على هذه الفئة من المواطنين ما دامت لا تزال تحتفظ بنفس المسطرة المتبعة في التصديق على هذه الوثائق.

لذا نسائلكم السيد الوزير السؤال الآتي، هل لا فكرتم في التعجيل بمراجعة هذه المسطرة بإلغاء الكثير من هذه المحطات وذلك رأفة بهذه الفئة من المواطنين إعمالا لتقريب الإدارة من المواطنين وانسجاما مع روح ونص القانون؟ شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

الكلمة للسيد وزير العدل المحترم.

* السيد عمر عزيمان وزير العدل :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

في البداية أود أن أتوجه بالشكر للمستشارين المحترمين على هذا السؤال أولاً لأنه سؤال مهم وثانيا لأنه يتعلق بالجالية المغربية التي تستحق كل عناية وكل تقدير، حقيقة أن مشكل المصادقة على الوثائق التي يريد المغاربة أن يدلوا بها في الخارج خاضعة لمساطر التي هي مساطر معقدة وطويلة والتي فيها عدد.. أو فيها ضياع للوقت والتي فيها شقاء كذلك بالنسبة للمواطنين.

ولكن كي تتضح لنا الرؤيا أعتقد أنه ضروري كي نميز ما بين ثلاثة أنواع من الوثائق، هناك الوثائق التي يمكن أن نسميها وثائق إدارية خصوصا الوثائق التي هي متعلقة بالحالة المدنية وهناك الرسوم العدلية كالزواج والطلاق وغيره، وهناك الوثائق القضائية كشهادة الجنسية وغيرها.

عمل مجهود ابتداء من يونيو 1996 من أجل تقصير المدة وتبسيط المسطرة فيما يخص رسوم الحالة المدنية وألغيت بالفعل مرحلة من المراحل التي ذكرها السيد المستشار والتي الآن أصبحت الشواهد تمشي من ضابط الحالة المدنية إلى الوكيل العام للملك ليصادق على توقيع ضابط الحالة المدنية ووزارة الخارجية، بحيث أنه هذه المسطرة الآن أصبحت مسطرة يعني محدودة في حد أدنى.

والذي نعمل الآن بتعاون مع وزارة الخارجية هو أنه نعمموا هذا الأسلوب وهذه المسطرة فيما يخص الوثائق الأخرى أي فيما يخص الوثائق المتعلقة بالرسوم العدلية وفيما يخص الوثائق القضائية ولدي يقين بأنه في الأيام أو الأسابيع المقبلة سيقع اتفاق ما بين وزارة العدل وما بين وزارة الخارجية من أجل تقليص وتحديد من المدة والتخفيف، وتسهيل هذه المسطرة.

حقيقة فيما يخص مثلا الرسوم العدلية الآن المسطرة معقدة، ومعقدة بدون فائدة بالنسبة للمواطن، لأنه ننطلق من قضية التوثيق وننتقل إلى رئيس المحكمة وننتقل إلى رئيس محكمة الإستئناف ومن بعد رئيس محكمة الإستئناف ننتقل إلى وزارة العدل ومن وزارة العدل ننتقل إلى وزارة الخارجية.

ففي هذه السلسلة نحن نعمل من أجل حذف على الأقل محطتين كي نساوي مع المسطرة الآن الجارية فيما يخص رسوم الحالة المدنية، وعندي اليقين أنه فيما يخص تفهم عمق الموضوع، نحن متفهمين عمق الموضوع ونعمل من أجل إيجاد الحل المناسب، بطبيعة الحال مع الحفاظ على مهمتنا وعلى الحفاظ على حقوق المواطنين ونحن يمكننا القول أنه من الأجهزة التي تعاني من هذا المشكل، لأنه وزارة العدل تعالج بمعدل سنوي لـ 300 وثيقة من أجل التصديق، وخلال المدة المتعلقة بالصيف يصل هذا المعدل إلى 500 وإلى 600 وثيقة، يعني نحن واعون تماما بالمشكل لا بالنسبة للمواطنين ولا بالنسبة للإدارة ونعمل جاهدين على إيجاد حل وسيكون هناك حل بتعاون مع وزارة الخارجية يعني في آجال قريبة إن شاء الله، شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

تفضل السيد المستشار.

* المستشار السيد (أحد واضعي السؤال) :

شكراً السيد الرئيس،

السيد الوزير، تفهمنا جوابكم ولكن في الحقيقة كنا ننتظر منه أن يكون أكثر تفهما لما قلت أنه.. عندما قلت أن وزارة العدل لم تتفهم بعد عمق المشكل، وسطرت عليه لأنني أردت إبراز معاناة هذه الفئة يوميا

السيد الوزير لأن الكثير من أبناء هذه الجالية الذين يأتون من مناطق بعيدة ومدن بعيدة على الرباط، يأتون ويعرفون العديد من المشاكل يوميا والتي نراها نحن بصراحة أنها عبثية وأنه يمكن تجاوزها بسهولة وربما يمكن أن نقول أنها خارج القانون أساسا، لأنه لا نتفهم أساسا كيف يمكن قبول أنه وثيقة من الوثائق، شهادة الإزدياد أو شهادة الزواج أو الطلاق، أنها تمر بهذه السلسلة كما قلت التي نراها أنها عبثية في الحقيقة، التصديق على شهادة الميلاد، بين يدي شهادة ميلاد أحد المواطنين القاطنين بالخارج ونمر على عدة جهات، مصادقة رئيس المجلس البلدي باعتباره أنه هو الذي يصادق على التوقيع أو على مضمون الوثيقة، أما ما عدا ذلك فنحن لا نتفهم لماذا هذه الوثيقة تمر عند وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية ومن بعد تمر إلى السيد وكيل العام بمحكمة الإستئناف وغالبا ما يكون هذين الاثنين متواجدين بمدن مختلفة، بحيث يضطر المواطنين أن يتنقلوا بتلك الوثيقة من المدينة التي يوجد بها السيد وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية ويمشي بها إلى المدينة الأخرى التي يوجد بها الوكيل العام لمحكمة الاستئناف كي يصادق على هذه الوثيقة وينص بالحرف في المضمون تصديقه يقول على أنه، لا يزكي ولا يصادق إلاّ على توقيع من سبقه من توقيع.

يعني مثلا رئيس المجلس البلدي أو القروي يوقع على وثيقة الإزدياد ويأتي وكيل الملك ويقول على أنه أصادق على هذا التوقيع هو لصاحبه رئيس المجلس القروي أو البلدي، تم يتنقل بها هذا المواطن إلى الوكيل العام ليقول ماذا في تصديقه، فقط أنه يصادق على أن هذا التوقيع هو لوكيل الملك بالمحكمة الابتدائية وأنه لا يتحمل أية مسؤولية فيما يتعلق بمضمون الوثيقة، إذن ما جدوى هذه التصديقات والمتكررة والمتعددة إذا لم نكن ننفذ مضمون الوثيقة.

لماذا؟ وهنا أريد أن أقترح، السيد الوزير - لماذا وثيقة شهادة الميلاد هذه مثلا لا يصادق عليها رئيس المجلس القروي أو البلدي وتأتي مباشرة إلى وزارة الخارجية ما دام أنه السيد وكيل الملك والوكيل العام بمحكمة الاستئناف لا يصادقون على مضمون الوثيقة بقدر ما يصادقون فقط على تصديق من وقع من قبلهم.

ثم هذه الوثيقة السيد الوزير التي بين يدي هي مملوءة بعدة توقيعات، وكما قلت أنه أخذت إجراءات في سنة 96 يونيو، هذه الوثيقة التي بين يدي، السيد الوزير، بها تاريخ 6 ماي 98 وهي لا تزال تحمل هذه التوقيعات الكثيرة، السيد وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية، السيد الوكيل العام لمحكمة الاستئناف، ثم وزارة العدل ثم وزارة الخارجية إذن ما تقولونه السيد الوزير على أنه في سنة 96 أخذت إجراءات وتجاوزت المحطات التي قلتم، نعتقد أنه مازال معمولاً بها، ولذا نترجاكم، السيد الوزير الأخذ بيد هذه الفئة التي لا تكون حتى تحصل على هذه الوثيقة لتدلي بها للخارج، كفاها من هذه المتاهة في مسائل في الحقيقة نراها أنها غير قانونية هذا من جهة.

ومن جهة ثانية هناك معضلة أخرى توسل إليكم لرفعها إلى جهة مع وزارة الخارجية، أن هؤلاء المواطنين حين يأتون بوثائقهم هذه وكلفوا بها أحد الأفراد لينوب عنهم ليأتي من أجل المصادقة على هذه الوثيقة بالرباط، من الناظور مثلا يأتي العديد من الناس الذي ربما أصحاب الوثيقة هم في الخارج أو مريض أو عنده شغل آخر ويكلف شخص آخر ليأتي نيابة عنه في المصادقة على هذه الوثيقة على مستوى وزارة العدل أو على مستوى وزارة الخارجية يقال له ويواجه على أن هذه الوثيقة ليست له وبالتالي لن نوقع لك عليها حتى يأتي صاحبها، فلماذا هذا؟

طبعا، دفع هذا يأتي أن بدعوى أن هؤلاء هناك مجموعة من الأفراد الذي لا أعرف ماذا، أنهم يتاجرون في.. ولكن بصراحة هذا المواطن صاحب هذه الوثيقة يفضل أن يعطي 200 درهم لأحد الذي يأتي عوضه من الناظور إلى هنا أحسن من أن يأتي ويخسر 2000 درهم في الأوطيل وفي المطاعم كي يوقع على وثيقة التي في الحقيقة المسطرة المتبعة فيها يجب أن تلغى أو أن يعاد فيها النظر. شكراً السيد الرئيس، شكراً السيد الوزير ونتمنى أن جوابكم على هذا التعقيب يريح الناس الذين يعانون من هذا المشكل شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد وزير العدل.

* السيد وزير العدل :

غير للتوضيح، فما فيه شك أنه المساطر الحالية تتسبب في شقاء وعناء بالنسبة للمواطنين هذا مسلم، وما فيه شك كذلك أنه احنا الآن كما قلت لكم نعمل من أجل تحديد المدة وتقصير المسطرة، هذا شيء واضح وقلت أنه إن شاء الله ستكون نتائج عن قريب.

كيبقى أنه لازم نفهموا أنه هذه المسطرة لم تأت ونزلت، فهي مفروضة علينا لأنه هناك دول في الخارج التي تطلب أنه هذه الوثائق لايمكن العمل بها إلا إذا كانت مصادقة عليها، هناك الاتفاقية الدولية التي تعفينا من هذه المصادقة وهناك دول التي ليس لنا معهم أي مشكل يأخذون شهادة من المغرب ويذهبون للإدلاء بها ولها أثرها في الخارج ولكن هناك الأغلبية من الدول التي تفرض هذا ونحن كذلك نفرض المصادقة بالنسبة للوثائق التي تصدر في الخارج.

فالأساس في المشكل هو مشكل العلاقات التي للمغرب مع بعض الدول وعلاقات بعض الدول مع المغرب.

الذي هو قانوني وإجباري هو أنه الشخص أو الموظف أو المسؤول الذي يصدر تلك الوثيقة لازم أنه رئيسه يصادق على توقيعه وفي نهاية المطاف لازم أن وزارة الخارجية تصادق كي يكون لها مفعول بالنسبة للدول الخارجية، المراحل التي هي ما بين الانطلاق وما بين النهاية هي مراحل كلها قابلة لإعادة النظر وهذا هو العمل الذي نقوم به الآن وأنه نعيد النظر في تلك المراحل الوسطى التي هي إذا لم يكن لها ما يبررها ولم تكن لها فائدة لن تكون إلا عرقلة بالنسبة للمواطنين لا أقل ولا أكثر شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

ننتقل الآن إلى قطاع التربية الوطنية بسؤال حول طلب تغيير إبرام صفقات بناء مؤسسات التعليم الإعدادي والثانوي التي تتم على الصعيد الحكومي تقدم به المستشار المحترم السيد محمد أوخيار فليتفضل بطرح سؤاله.

* المستشار السيد محمد أوخيار :

لقد ورد في البرنامج على الصعيد الحكومي وهي على الصعيد المركزي، وليس على الصعيد الحكومي.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أتوجه إلى السيد وزير التربية الوطنية المحترم بهذا السؤال المتعلق بطريقة إبرام صفقات بناء مؤسسات التعليم الإعدادي والثانوي.

السيد وزير التربية الوطنية المحترم،

في إطار لامركزية القرارات وعدم التمركز خاصة فيما يتعلق في إبرام صفقات مؤسسات التعليم الإعدادي والثانوي التي تتم على الصعيد المركزي فإن هذه الإجراءات غالبا ما تؤدي إلى عدم تنفيذ هذه المشاريع في الوقت المحدد ممّا يترتب عن ذلك عرقلة السير العادي لهذه المؤسسات، سيما وأن تدخل المصالح المعنية على الصعيد المحلي يبقى محدوداً ولا يمكن لها أن تتخذ أي إجراء إزاء المقاولة المكلفة بإنجاز هذه المشاريع عند ملاحظتها لأي إخلال أو تعثرما.

ومما لا شك فيه أن تمركز القرارات على الصعيد المركزي يشكل عائقا في تنفيذ المشاريع المبرمجة في عمالات وأقاليم المملكة مما يجعل هذه المنجزات تعرف تعثرات خلال إنجازها ينتج عنها عدم إتمام الأشغال في الوقت المحدد، وعلى سبيل المثال إعدادية جماعة إيساكن بإقليم الحسيمة حيث توقفت الأشغال بها منذ سنة 1996، بعد انتهاء الأشغال بالحجرات الدراسية في حين أن المرافق الأخرى لازالت لم تنجز بعد.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن أشغال التدفئة لم تدرج في الصفقة بيد أن تلك المنطقة معروفة ببرودتها في فصل الشتاء حيث تصل درجة الحرارة الدنيا إلى ناقص 10، لذا أسائلكم السيد الوزير المحترم، ما مصير هذه الإعدادية لأن الموسم الدراسي المقبل لا يفصلنا عنه إلا بضعة أشهر وهي غير كافية لإتمام ما تبقى من الأشغال؟ وماهي سياسة الوزارة في ميدان منح الصفقات وإنجاز البنايات لتلافي مثل هذه الحالات مستقبلا؟ وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية المحترم.

* السيد مولاي اسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية :

شكراً السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون،

بادئ ذي بدء أود أن أشكر السيد المستشار على سؤاله الوجيه وأود أن أطلعه على أن وزارة التربية الوطنية تفكر بجد في عملية اللامركزية واللاتمركز، وفي هذا المضمار وفيما يخص السلك الثاني من التعليم الأساسي وكذلك التعليم الثانوي، لقد اتخذت إجراءات أولية تهدف إلى هذه اللامركزية في ميدان الترميم والإصلاح وربط المؤسسات بشبكة الماء والكهرباء إذ فوضت الاعتمادات إلى السادة النواب وبالنسبة للسنة المقبلة الدراسية المقبلة ستفوض الاعتمادات الخاصة لإنجاز مشاريع إحداث أو توسيع المؤسسات لا سيما تلكم التي حولت إلى إعداديات أو ثانويات وستفوض هذه الاعتمادات إلى السادة نواب التربية الوطنية الذين طلبوا ذلك.

يبقى في نهاية المطاف أننا لازلنا في بداية العمل في إطار اللامركزية الحقيقية واللاتمركز، وأود أن أعبر عن اتفاقنا التام على ما جاء على لسان السيد المستشار، إذ أن النجاعة لا تكمن في المركزية وعلينا أن نبحث على أفضل السبل من أجل تمرير فكرة اللاتمركز واللامركزية وهذا ما ننكب عليه حاليا وسنصل إلى بعض الانجازات انطلاقا من السنة الدراسية المقبلة، شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

هل هناك تعقيب.

* المستشار السيد محمد أوخيار :

شكراً السيد الرئيس المحترم،

أولاً بدوري أشكر السيد وزير التربية الوطنية المحترم على جوابه القيم وأريد أن ألح على السيد الوزير المحترم لإتمام أشغال الإعدادية الموجودة بجماعة إساكن لأنه لا يفصلنا عن الدراسة إلا بضعة شهور وخاصة أنه لم يبق من الأشغال إلا الشيء القليل، فتقريبا المؤسسة على وشك الانتهاء، لم يبق لها إلا سياج المؤسسة والمرافق الصحية والإنارة، أما بالنسبة لتمركز القرارات فأشكر السيد الوزير وأتمنى صادقا أن يكون الحل الذي أقترحه هو الحل المناسب لأنه المصالح الجهوية والإقليمية هي أدرى بإتمام المشاريع وخاصة وأننا نعرف أن المدارس الإبتدائية تنهج نفس النهج وهي تراقب من طرف السلطات الإقليمية ومن طرف المندوبيات ويتم البناء والتجهيزات بها في وقت محدد وفي وقت مضبوط وشكراً للسيد الرئيس وشكراً للسيد الوزير المحترم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

السؤال الثاني في قطاع التربية الوطنية يتعلق بالحركة الإنتقالية في ميدان التعليم للمستشارة المحترمة السيدة فاطمة السويسي والمستشار المحترم السيد محمد الفطواكي فليتفضل من يطرح هذا السؤال.

* المستشارة المحترمة فاطمة السويسي :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، قبل أن أبدأ في تدخلي ألتمس من المكتب في آخر الجلسة، بما أننا سمعنا في قبة البرلمان بموت والد أخينا المستشار عادل المعطي أن يتقدم المكتب بإسمي، ولا أحد أظن من الإخوان يعارضني في هذا، أن نتقدم من قبة البرلمان بتقديم التعازي للأخ الذي فقد والده.

أريد السيد الرئيس أن آخذ نقطة نظام إذا سمحتم ولكن دون أن تحسبوها من الوقت إذا سمحتم.

رأينا اليوم أنه كثرت نقط النظام ونقط نظام التي كانت مصحوبة ربما بالضجيج الكثير والفوضى، ونعرف أن الجلسة هي مخصصة للأسئلة الشفهية تتخللها ربما بعض نقط نظام وأن البث الإعلامي يكون مخصص للأسئلة الشفهية التي تتناول قضايا المواطنين والمواطنين يكونون في انتظار سماع التدخلات أو الأجوبة، فنرى أنه أخذ وقتا ربما أكثر من ساعة، ونلتمس من المكتب المسير مستقبلا أن يخصص مثلا ساعة بأكملها أو يكونوا شطرين في الجلسة، شطر مخصص النقط النظام ولكن تضاف من البث الإعلامي الذي كان مخصصا. إذن تضاف ساعة، وإلى شاهدنا اليوم لو لم تتأخر الأسئلة الآنية ولم تتأخر بعض الأسئلة للإخوان الذين لم يحضروا فراه لن يتم إلا بث النصف من الأسئلة، فألتمس منكم هذا.

وبالنسبة لتدخل السيد الوزير والإخوان فنعرف أن رجل التعليم هو الركيزة الأساسية للمجتمع، ونعرف أن رجل التعليم كان يضبطه الموظفون الآخرون على امتيازين، أولا كثرة العطل الصيفية تم الفرصة والقدرة والسهولة في الحركة الانتقالية، هذه الحركة الانتقالية التي أصبحت الآن هاجس ليس رجل التعليم فقط ولكن الأسرة ككل وحتى عائلته لماذا؟ لأنها تعثرت، فإلى كان رجل التعليم الآن في الحركة الانتقالية محاصر بالحاسوب الذي يدقق وينظم المعلومات بالإضافة إلى أنه لا يدخل الحالات الاجتماعية فنجد وراءه من بعد الآن المحاصرة المتعلقة بالحاسوب فقد كان محاصراً في السابق بالمحسوبية والزبونية التي كانت تفوت عليه فرصة أنه يأخذ حقه المشروع هذا.

فرجل التعليم كان سابقا عنده الحق إذا قضي عامين في مقر ما أو مكان ما، له الحق كي ينتقل، الآن أصبحنا نرى أن الشخص قضى 10 سنوات و12 سنة و7 سنوات في مكان ما ويطلب ويعيد ويعيد ولا يلقى الاستجابة لمطلبه الشيء الذي ينتج عنه إحباط لرجل التعليم، وهذا الإحباط على من ينعكس؟ ينعكس على الأطفال المتعلمين، هؤلاء الأطفال الذين لايجدون رجل التعليم هذا متوفرة له ظروف اجتماعية التي تجعل منه يؤدي تلك العملية التربوية على أحسن وجه.

فمثلا إذا لم ينتج له درسا ما يرجع ويرجع للمراجع التربوية ويراجع نفسه لماذا لم ينجح له ذلك الدرس، لأن كذا وكذا وكذا وفي الحصة المقبلة يعيد مراجعة نفسه ويصلح تلك الأخطاء ويستفيد ذلك المتعلم تربويا ومن حيث المعلومات.

الآن رجل التعليم الذي أصبح يعيش زخما من المشاكل الاجتماعية لم يبق يفكر داخل القسم هل نجح الدرس، هل أدى أكله التربوي، لماذا؟ لأنه محاصر بعدة مشاكل، فمثلا رجل بعيد عن زوجته وعن أبنائه وخاصة المسافة بعيدة، فمثلا المرأة بمكناس والرجل بالراشيدية، ماذا يقع يبقى دائما مشغول البال أولاً بالمصاريف المادية لأنه أصبحت أسرتين وليس أسرة واحدة ويفكر أنه يجب أن يتنقل كل أسبوع لذا فالانعكاس دائما يعود على التلاميذ ماذا يعمل؟ يطلب من المدير يوم الجمعة لأن السبت لا يكفيه والأحد لا يكفيه، إذن يطلب الجمعة والسبت وهاهما يومين ضاعوا على التلاميذ، فإذن من يفكر في هذا التلميذ، فهم الأشخاص المكلفون بهذه الحركة الانتقالية.

كذلك الزوجة مثلا لم تلتحق به أو زوجها يلزمه هو الالتحاق بها، فإذا كان القانون يسمح بإلحاق الزوجة بالزوج فنطالب أن يكون قانون آخر الذي يسمح بالتحاق الزوج بالزوجة لأن هناك مثلا زوجة التي ليس لها عملا بتلك القرية التي يوجد بها الزوج، ثم أن من حق ذلك الإنسان المعلم أو الأستاذ الذي ضحى وقضى 7 سنين أو 5 سنين في قرية ما، فأرى أن له الحق يمشي للمدينة لأنه ربما يريد أن يدرس أبناءه في مدرسة أحسن من تلك الموجودة هناك أو حتى يعيش ظروف المدينة، فإذا قمع وبقي في تلك المدينة فأرى أنه لن يؤدي شيء.

ثم هناك جانب مثلا النساء أو الفتيات، خاصة المتخرجات اللواتي يرمى بهم وهن مبتدئات في قرى نائية لا تتوفر لا على الضوء ولا على المسالك الطرقية وتبقى تعيش رعبا مثلا أنه سيطرق عليها أحداً الباب أو سيهاجمها أحد، إذن في الصباح كيف ستعمل مثلا أنها أولاً حضرت دروسها ووجدت المسائل أو أنها تمشي لذلك القسم وهي مرتاحة البال.

فالتمس، وربما أن في ظل الحكومة الجديدة، الحكومة التي تسهر على المشاكل الاجتماعية وكتربط المشاكل الاجتماعية بكل مردودية، أنا متيقنة أن هذه المشاكل ستحل نهائيا أو على الأقل ستخفف من حدتها، لهذا أتوجه إلى السيد وزير التربية الوطنية مشكوراً سؤال، هل قمتم بإجراءات منهجية جديدة لمراعاة الجانب الاجتماعي في هذه العملية الخاصة بالانتقال والتي أصبحت هاجس كهاجس الانتخابات مثلا؟ هل سينجح؟ من سيأخذ أكثر؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير التربية الوطنية :

شكراً السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون،

لقد استشفيت من خلال سؤالكما السيدة المستشارة والسيد المستشار نوعا من التحامل على التربية الوطنية وعلى كل من يعمل بجهازها ولا أظن أن الحركة الانتقالية طالتها وتطالها دائما المحسوبية والرشوة كما جاء في سؤالكما.

إن تصريحكما بل وحكمكما جائرا في حق العاملين في قطاع التربية الوطنية وأنتما من أسرة التعليم، من دون شك أنه حصلت في الماضي بعض التجاوزات قام بها البعض ومن دون شك أن مثلها يحدث حالا وسيحدث مستقبلا مهما كانت يقظتنا لاسيما وأن مجتمعنا تعود على ظاهرة التدخل التي لم ينج منها أي كان بما في ذلك أنتم السادة المستشارون وبما فيها كذلك وزير التربية الوطنية الذي يجد نفسه في حرج وحيرة عندما يتسلم السيل من الطلبات المشروعة أحيانا وغير المشروعة في غالب الأحيان.

فمهما كان من أمر سنعمل وسنجتهد لكي نتجاوز هذه الوضعية وسنعمل جاهدين في وزارة التربية الوطنية على احترام المعايير والمقاييس التي وضعت والتي تضمن من نصيبا من النزاهة والشفافية في عملية حركة رجال ونساء التعليم.

واسمحوا لي بأن أذكر بهذه المعايير والمقاييس نعطي حق الأولوية المطلقة للالتحاق بالأزواج تم نعطي في الحركة الاستثنائية الأولوية للمعاقين والمرضى، أما مقاييس التنقيط فهي على النحو التالي بالنسبة للأقدمية العامة نقطة بالنسبة لكل سنة فيما يخص الأقدمية في المنصب نقطتان بالنسبة لكل سنة ما عدا السلك الأول من الأساسي الذي يجب أن ننتظر ست سنوات، ثالثا نأخذ بعين الاعتبار نقطة التفتيش، رابعا نعطي نقطة الامتياز أي 5 نقط للمرأة المطلقة وللمرأة الأرملة وللأسة العازبة.

ففيما يخص مسك ومراقبة طلبات المشاركة في الحركة ففتح الآن الباب على الصعيد الإقليمي في هذه السنة، وتعكف حاليا مصالح الوزارة على تفريغ هذه المعطيات في الحاسوب المركزي وهذا لا يعني أننا سنعتمد فقط على الحاسوب بل سندخل النكهة البشرية الإنسانية التي أشارت إليها السيدة المستشارة، وبعد ذلك وبعد المرور عن العملية، الحركة الاستثنائية ستنشر النتائج على مستوى كل النيابات وستكون الأمور شفافة.

ومعلوم أن هذه الحركة تليها حركة أخرى محليا هذه هي الأشياء التي نقوم بها وسنسعى إلى أن تكون الأمور أكثر شفافية في المستقبل وسنسعى إلى أن تكون أكثر عدالة كذلك في المستقبل أخذاً بعين الاعتبار ما أشارت إليه السيدة المستشارة وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار.

* المستشار السيد محمد القطواكي :

شكراً السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على ردكم إلا أننا في الشطر الأول نسجل على أنكم قلتم بأننا نتحاملنا ضد وزارة التربية الوطنية، حاشى ولله، لأن هذه الوزارة ننتمي إليها ونعتز بها وكل ما نريده السيد الوزير هو أن لا تبقى الوزارة على ما كانت عليه، قلنا بأن هذه المسائل التي ذكرت في سؤالنا كانت ونتمنى أن تزول.

لأن السيد الوزير لا نخفي سراً ولا نقشي سراً إذا قلنا بأن هناك فئة من رجال التعليم يئست من المشاركة في الحركة الانتقالية لأن كيف نفس السيد الوزير أن يأتي رجل تعليم إلى منطقة نائية ولم يبق بها إلا سنة أو سنتين ويتم انتقاله بينما يبقى الآخر 10 سنوات أو لعقدين من الزمن ولم يتم انتقاله، يئس رجال التعليم من الحركة الانتقالية لما شابها من الخروقات التي أشرنا إليها في سؤالنا.

أما ما جاء في الشطر الثاني من السؤال فنسجله بكامل الارتياح ونتمنى أن تسهر الوزارة، هذه الوزارة التي يعقد عليها كل رجال التعليم آمالهم في إنصافهم للإلتحاق بأسرهم لأن نجده السيد الوزير أن هناك من الأزواج من تباعدوا فيما بينهم. كانت تفصلهم 400 أو500 إلى 1000 كلم، كيف يمكن لهذا الرجل أو لهذه المرأة أن تقوم بمهمتها أحسن قيام وهي مفترقة عن زوجها أو أولادها.

ما يقال، لا أريد أن أنسى مشكلة الحركة الاستثنائية، فهذه الحركة الاستثنائية نعلم جميعا أنها تكون على صعيد الإقليم، نتمنى ابتداءا من الموسم المقبل السيد الوزير أن تجرى هذه الحركة على مستوى الجهة ليتمكن عدد كبير من رجال التعليم من تلبية طلباتهم، وما يقال عن الحركة الانتقالية لرجال التعليم كذلك هناك فئة من رجال التعليم وهم رجال التسيير الإداري الذين لحقهم الحيف الكثير من جراء التقويم الذي أعطي لبعض السادة النواب، لا أقول كل النواب ولكن هناك بعض النواب الذين يستغلون هذه الفرصة لينتقموا من بعض الأشخاص لأن 50 نقطة التي منحتها الوزارة الحق للسيد المندوب يتحكم فيها يكفي أن يكون خصام بسيط وخلاف بسيط بينه وبين أحد رجال التربية ولم يتم انتقاله فينتقم منه السيد الوزير.

كما قلت فإن المناديب ليس كلهم بحال بحال، هناك من يقوم بواجبه وهناك من لا يقوم به، وفي الأخير نتمنى السيد الوزير أن تراجع الوزارة المسطرة وتحسب الأقدمية حتى بالنسبة للحركة الإدارية، الأقدمية العامة، لأن الأقدمية العامة مهمة جداً فنجد الآن رجل تعليم قضى فقط 3 أو4 سنوات ويتسلم منصب إداري بينما الآخر قضى أكثر من 20 سنة ولم يتمكن من ذلك وشكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار.

ظاهرة انعدام الأمن داخل المؤسسات التعليمية هو موضوع السؤال المقدم من طرف المستشارين المحترمين السادة إدريس مرون أحمد منتصر وعبد المجيد معاشي فليتفضل من يريد طرح السؤال.

* المستشار السيد (أحد واضعي السؤال) :

شكراً السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين،

أختي المستشارة،

هذا السؤال يهم بطبيعة الحال أسرة التعليم كما يهم أبناءنا جميعا في أمنهم وسلامتهم وسلامة مؤسساتنا التعليمية فالجرائد والصحف تطلع علينا وبشكل ملفت الانتباه وطوال السنة الدراسية بأخبار مفادها أن بعض المؤسسات التعليمية تشهد ظاهرة لا يمكن لنا إلا أن نصفها بالخطيرة ألا وهي تعرض المدرسين والتلاميذ إلى هجومات من طرف منحرفين أو مختلين عقليا داخل المؤسسات التعليمية كذلك وقفت شخصيا على حالات مماثلة وأظن أن هناك من بين المستشارين المحترمين من هو وقف كذلك، وهؤلاء المنحرفين غالبا ما يكونون مسلحين بسكاكين أو عصي أو ما يشبه ذلك وقد أدت بعض الحالات إلى الوفاة أو التشويه الجسدي.

ولهذا السيد الوزير المحترم واعتباراً لضرورة ضمان الظروف الملائمة لممارسة العمل التعليمي والبيداغوجي ونظراً لكون بعض المؤسسات التعليمية وخصوصا منها تلك المتواجدة بالمدارات الحضرية والأحياء الشعبية تتعرض بصفة شبه دائمة إلى اقتحام أشخاص منحرفين مما يتسبب في عرقلة السير العادي للعمل البيداغوجي ويخلق الرعب في صفوف المدرسين والتلاميذ.

لهذا كله نطرح عليكم السؤال التالي : ماهي التدابير التي تنوي وزارتكم اتخاذها لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة ولإقرار الأمن الحقيقي داخل المؤسسات التعليمية علما بأن الوسائل البشرية المتوفرة حاليا وكذا الوسائل الممنوحة إليهم باتت غير قادرة على مواجهة هؤلاء الأشخاص الذين يزرعون الرعب والشغب داخل هذه المؤسسات؟ وشكراً السيد الرئيس والسيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

* السيد وزير التربية الوطنية :

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

من دون شك أن السؤال الذي طرح علينا الآن هو سؤال خطير وخطير جداً، إذ في الواقع لا يتطرق إلى قضايا تهم التربية الوطنية لوحدها بقدرما تطرق إلى مشكلة تهم المجتمع برمته.

فوجود عصابات من الصنف الذي أشار إليها السيد المستشار هو مؤشر على أزمة تحياها هذه الأمة أو يحياها هذا المجتمع وعلينا أن نجتهد جميعا وليس فقط وزارة التربية الوطنية على أن نجابه هذه الظاهرة الخطيرة بالحزم الضروري.

من دون شك أنه على مستوى المؤسسات التربوية لابد أن نتخلى عن كل تسيب وأن نضبط الأمور ابتداء من الأقسام الأولى وفي هذا الصدد لقد تقرر إرسال مذكرة إلى جميع السادة النواب وإلى جميع السادة المسؤولين على التربية الوطنية في أي مستوى كانوا لضبط هذه الأمور التي تندرج في إطار التربية العامة لناشئتنا.

طبعا هذه الظاهرة أو هذا العمل لن يؤدي بالضرورة إلى تصفية ظاهرة الشغب أو ظاهرة التعسف الذي أقدم عليه بعض الأشخاص هنا مشكل الأمن ونعمل مع الهيئات المكلفة بالأمن العام على ضبط هذه الأمور.

إضافة إلى ما أشار إليه السيد المستشار أود أن أقول بأن هناك كذلك بعض الإعتداءات تتعرض إليها المؤسسات بنفسها أي البنايات ونلاحظ أن عددا كبيراً من الأقسام تصل إلى مستوى كبير من التطور ليس فقط نتيجة انعدام إمكانات لترميمها أحيانا بل وكذلك نظراً لهذه الأعمال التي لايمكن أن توصف إلا بأعمال الوندال ليس إلا.

ففي هذا المضمار كذلك لابد أن نأخذ التدابير الضرورية وأن نتوفر على الحراس ولا سيما الحراس الليليين منهم حتى نضمن سلامة تلك المؤسسات وهنا نعود إلى مشكلة عويصة ألا وهي مشكلة الإمكانات المالية الضرورية للإنفاق على هؤلاء الناس لضمان هذه الحراسة، كل ذلك طبعا يبين أن مشكلة ما أشرتم إليه هو في الواقع مشكلة التربية الوطني ليس فقط كوزارة أو كجهاز بل التربية التي تسود المجتمع برمته، وعلينا أن نقوم جميعا بواجبنا كآباء وكمواطنين، كجمعيات وكمؤسسات دولة حتى نضمن السلامة لأبناءنا وحتى نضمن كذلك السلامة داخل مؤسساتنا التربوية وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير.

تعقيب؟ تفضل.

* المستشار السيد (أحد واضعي السؤال) :

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد سمعنا بكل إمعان إلى الجواب الصريح الذي تقدم به السيد الوزير المحترم وسجلنا بكل ارتياح الهاجس الذي تعيشه الوزارة مع الشرائح الاجتماعية في قطاع التعليم ولمسنا بأن الوزارة مصممة على العزم بأن تتصدى إلى معالجة هذه الظاهرة الخطيرة التي تتعرض لها مؤسساتنا التعليمية من حين لآخر.

لذا نطلب من السيد الوزير ونحن قد أقبلنا على عطلة الصيف التي تنتشر فيها ظاهرة الاعتداء وانتهاك حرمات المؤسسات التعليمية بصفة خاصة سواء في الوسط الحضري أو بالعالم القروي لعدة أسباب يعرفها الجميع منها بعد المؤسسات على السكان وانعدام الحراس الليليين الذي أشار إليهم معالي الوزير وكذلك عدم السكن بالنسبة للحراس في جل المؤسسات، وهذا مما ينتج عنه تخريب المؤسسات الذي تؤدي عنه الدولة الضرائب الكبيرة.

لذلك فإنه بات من الضروري أن تتظافر جميع جهود المهتمين بالقطاع والعاملين فيه وكل الفعاليات من وزارة وسلطات محلية وأمن ومنتخبين وتوعية للسكان حتى يقوم كل بدوره لسد الباب على كل من يتطاول ضد المؤسسات التعليمية وينتهك حرمتها أو يعرضها للفساد والتخريب وشكراً للسيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

ننتقل الآن إلى قطاع الصحة وأعطي الكلمة لأحد المستشارين المحترمين السيدين مصطفى الحديوي ومحمد قداري.

* المستشار السيد (أحد واضعي السؤال) :

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة المستشارة، إخواني المستشارين،

يحل فصل الصيف وتحل معه مشاكل ومصائب الأمراض نتيجة ظهور بعض الفواكه الجديدة وتلوث المياه وما يترتب عن ذلك من انتشار واسع للأمراض المرتبطة بذلك خاصة كما تعلمون السيد الوزير أن فصل الصيف خاص بالعطل وبشكل خاص الذي يؤدي إلى الإقبال الكبير من طرف المواطنين والسفر إلى الشواطئ والمنتزهات الجبلية والغابوية كما يعتبر الفصل الذي تقام به مواسم الأضرحة وحفلات الأعراس وغيرها، هذا كله يؤدي حتما إلى الزيادة في استهلاك المواد الغذائية خاصة الخضر والفواكه بدون مراعاة نظافتها وشرب المياه التي قد تكون ملوثة بالذباب والحشرات التي تساهم في نشر

وتقل المكروبات المسببة لبعض الأمراض المعدية والسريعة الانتشار، الأمر الذي يتطلب مواجهة الأمور بما تقتضيه من تدابير وقائية على مختلف المستويات بما في ذلك القيام بحملات إعلامية واسعة النطاق لحماية المواطنين وخاصة سكان البادية الذي يعرف فيه الوضع الصحي تدنيا مهولا وقلة النظافة.

لذا نسألكم السيد الوزير ماهي الإجراءات المتخذة لمواجهة المتطلبات الوقائية والعلاجية لتجنب الأمراض المعدية السريعة الانتشار لما لها من انعكاسات على صحة المواطن واقتصاد البلاد؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

الكلمة للسيد وزير الصحة المحترم.

* السيد عبد الواحد الفاسي وزير الصحة :

شكراً للسيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيدين المستشارين المحترمين على تناولهما لهذا الموضوع الهام المتعلق بحماية المواطنين من الأمراض والأوبئة خلال فصل الصيف وبالفعل فإن خلال هذا الفصل تتكاثر بعض الأمراض الناجمة عن الماء والمواد الغذائية وخاصة منها التي يتم تناولها بدون طهي، ونذكر من بين هذه الأمراض التيفويد والإسهال والتسممات الجماعية عن طريق المواد الغذائية وأحيانا الكوليرا.

ويجب الإشارة إلى أن هذا الوضع ناتج عن نقص في التجهيزات التحتية الأساسية للماء الصالح للشرب وإصحاح السائل ومراقبة المواد الغذائية ورغم ذلك ونتيجة للمجهودات المبذولة نلاحظ تقهقر هذه الأمراض وبالأخص التيفويد والكوليرا، بينما نلاحظ تزايد حالات التسممات الجماعية الغذائية، وينص البرنامج الوطني لمحاربة الأمراض المتنقلة عن طريق الماء على تكوين لجن إقليمية وفي بعض الحالات لجن محلية لمتابعة وتطبيق كل التدابير الضرورية أعلاه.

وعند ظهور حالات وبائية يتم تقوية الإجراءات على صعيد المملكة وخاصة داخل المنطقة المصابة وموازاة مع ذلك تشخيص الحالات وعلاج المرضى والعلاج الوقائي لمخالطي المرضى والقيام بالتقصي الوبائي من أجل معرفة مصدر الوباء وفرز المصابين الذين لم يلتحقوا بالمصالح الطبية، تكوين لجنة خاصة متكونة من المختصين العاملين في المصالح الصحية وذلك من أجل التدخل السريع والقضاء على الحالات الوبائية، إحداث وحدات استشفائية قارة داخل المنطقة المصابة إذا كان الوضع يتطلب ذلك.

بطبيعة الحال يتطلب تنفيذ هذه البرنامج الوطني اعتمادات وموارد هامة وفي هذا الإطار تضع المصالح المركزية لوزارة الصحة رهن إشارة مندوبياتها جل متطلبات التشخيص والعلاج ومراقبة الماء والمواد الغذائية وتطهير النقط المائية للمواد الكيميائية ووسائل التوعية الصحية والوقود إلى آخره.

ومن أجل القضاء على مثل هذه الأمراض يجب تظافر جهود جميع المصالح والإدارات المتدخلة وبالأخص الجماعات المحلية ووزارة الداخلية ووزارة التجهيز وخاصة مديرية المياه، المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، ووزارة الفلاحة ووزارة الصحة بطبيعة الحال.

ووعيا من وزارة الصحة بأهمية وخطورة هذه الأمراض فقد أحدثت برنامجا وطنيا لمحاربة الأمراض المتنقلة عبر الماء والمواد الغذائية ومن بين التدابير التي تنص عليها هذه البرامج إحداث برنامج عمل خاص بكل إقليم أو عمالة، وتشمل هذه البرامج بالخصوص النقط الآتية :

تقييم مدقق للوضعية الوبائية للأمراض المذكورة على مستوى الإقليم أو الأقاليم وعلى مستوى الجماعة وأحيانا على مستوى القرية.

ثانيا المراقبة والوقاية قبل ظهور حالات وبائية والتي تشمل الإنسان ومحيطه، مراقبة ظهور الأمراض عند العاملين في ميدان المواد الغذائية وعند الحالات المشكوك فيها، معالجة ومراقبة النقط المائية مراقبة المواد الغذائية، مراقبة التجهيزات المائية ومصادر المواد الغذائية وأماكن تناولها، تنشيط التنسيق مابين الإدارات والمصالح المعنية والتوعية على جميع المستويات التي تشمل العاملين في قطاع الصحة وجميع المصالح الأخرى والسكان عامة ويجب الإشارة هنا أنه تعطى عناية خاصة لهذه النقطة من طرف جميع مصالح وزارة الصحة لتوعية السكان وتتم هذه العملية عبر مختلف الطرق كالتجمعات السكنية والجرائد والإذاعة والتلفزة والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

هل هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

* المستشار السيد (أحد واضعي السؤال) :

شكراً السيد الوزير على هذا الرد المقنع والصريح لأن حقيقة ردكم فيه جميع المسائل التي كنا نتوقعها لأن سؤالنا وضع لتنوير الرأي العام، والوزارة تقول لنا وتقول للرأي العام التدابير الوقائية التي اتخذتها وفي الحقيقة لم يبق لي ما أقول إلا أن أشكر السيد الوزير على هذا الرد المقنع وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

ننتقل الآن إلى قطاع الشبيبة والرياضة بسؤال حول واقع الكشفية الحسنية والجامعة المغربية الكشفية للمستشارين السيدين أحمد بنا وأحمد التويزي.

* المستشار السيد (أحد واضعي السؤال) :

شكراً السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

تداول الرأي العام والصحافة الوطنية الأزمة والإشكالية التي تتخبط فيها الكشفية الحسنية ومعلوم أن وزارتكم تعتبر وصية على هذا القطاع ومسؤولة عن ما يجري فيه حيث وصل الأمر بأعضاء قيادتها إلى حد التنافر بين هياكل هذه الجمعية والدخول في التقاضي فيما بينهم مما دفع ببعض أعضاء القيادة وقادة الفروع إلى تأسيس مجموع من الخلايا مما سبب أزمة.

لماذا إذن استمرت الوزارة في صمتها رغم المكانة التاريخية والوطنية التي يتميز بها تاريخ هذه الجمعية منذ تأسيسها سنة 1993؟ وكما أننا نستفسر الوزارة عن المانع من انضمام جمعيات ومنظمات كشفية إلى الجامعة المغربية للكشفية والتي لا ندري طبيعة الأسباب الكامنة وراء إغلاق الباب في وجهها؟ وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

الكلمة للسيد وزير الشبيبة والرياضة المحترم.

* السيد محمد الموساوي وزير الشبيبة والرياضة :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

أولاً أجيب السيد المستشار المحترم بأنه لم يكن هناك صمت ولا تهاون من طرف الوزارة إزاء هذه القضية التي تتعلق بجمعية الكشفية الحسنية، أما بخصوص سبب الخلاف القائم في هذه الجمعية فهو يرجع إلى عدم الإتفاق والخلافات التي وقعت بين أعضائها تبعا لعدد من العمليات التي استوجبت العديد من المصاريف والتي لم يتفق عليها هؤلاء الأشخاص فوقعت خلافات واتهم بعضهم البعض بالاختلاسات إلى آخره.

فكما قال السيد المستشار المحترم بلغت إلى القضاء ولكن بتدخل الوزارة فإن الجمعية لم تتوقف على نشاطها والدليل على ذلك أنها قامت بمؤتمرها سنة 96 وتم فعلا طرد مجموعة وهما 5 أعضاء الذين لم يكونوا متفقين مع الآخرين، ونحن كوزارة نسهر على تطبيق القانون فيما يتعلق بنا ولكن قانون الجمعيات وحريات الجمعيات لا تسمح لنا بتجاوز حدود معينة التي يمنحنا إياها القانون وهذا شيء معروف، ولكن لم نبق مكتوفي الأيدي إنما تدخلنا بطريقة حبية وتدخلنا بطريقة قانونية.

أما فيما يخص عدم مشاركة بعض جمعيات الكشفية في الجامعة، فأنا متفق مع السيد المستشار المحترم ولو جزئيا وهذا راجع للقانون الأساسي لهذه الجامعة والذي فيه تقريبا شروط تعجيزية والتي بطريقة هذا القانون الأساسي يمكنها أن تمنع من تريد من الدخول إلى الجامعة وتقبل من تريد، وهذه عدة نقط لا داعي لسردها عليكم ولكن أؤكد لكم أننا سنعمل في القريب وابتداءا من هذه السنة على حل هذا النوع من المشاكل والتي ليست في هذه الجامعة فقط ولكن في العديد من الجامعات وسنغتنم الفرصة لنحاول تنقية العديد من الجامعات وخاصة التي لم تعط أية نتيجة «باركة خلاص» بعض الأمور يجب الحسم فيها.

مع الأسف عندنا جامعات التي يستعملها الناس كإطار لأغراضهم الشخصية إما انتخابية، إما، إما، أنا أؤكد لكم أننا ابتداء من هذه السنة إن شاء الله وبمساعدة الجميع وخاصة مجلسكم الموقر إذا اقتضى الحال أن نأتي بمشاريع قوانين جديدة وسنتعاون على تنقية العديد من الجمعيات وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار.

* المستشار السيد (أحد واضعي السؤال) :

شكراً السيد الوزير على إجابتكم إلا أننا نعتقد أن الكشفية حركة عالمية ومن حق جميع الشباب وكافة الجمعيات المهتمة بالكشفية أن تتمتع بنفس الحقوق وبنفس الامتيازات التي تخول لكل إطار كشفي يهدف إلى خدمة الشباب المغربي والكل يعلم أن هذا البلد يرفض احتكار كل ما من شأنه تقديم الخدمات اللازمة لأبناءه، وإن ظهير الحريات العامة لسنة 1988 جاء لتأكيد أن المغاربة سواسية في خدمة بلدهم ولا يعقل ونحن في عهد الديمقراطية وحقوق الإنسان أن تضع الجامعة المغربية الكشفية سوراً مانعا على أنشطتها وامتيازاتها تحت ذرائع واهية، أن باقي الكشفيات الغير منضوية تحت لوائها لا تتوفر على ما يصطلح عليه بالمتوفرين على درجة الشارة الخشبية.

إننا ومن خلالكم السيد الوزير نوجه استفسارا لماذا لم يبادر قانون الكشافة المحتكرين للجامعة إلى تكوين هؤلاء الشباب المنتمين لباقي الجمعيات الكشفية كي يتوفروا على الشارة الخشبية خاصة وأن كل هؤلاء الشباب أبناء هذا الوطن فلماذا هذا التمييز وهذه المحسوبية التي ما زالت تعشعش في عقلية المحتكرين للجامعة الكشفية والواقع أن تقارير الشبيبة والرياضة تثبت أن الجمعيات والمنظمات الكشفية الخارجية عن إطار الجامعة لها من الأنشطة ومن الكفاءات للتأطير الكشفي ما تعجز عليه الجامعة وإننا من خلال هذا المنبر الذي يمثل الشعب المغربي ننادي بتوسيع إطار الجامعة ليضم كافة الجمعيات والكشفيات المتواجدة وننادي بمناظرة وطنية لمناقشة معضلة العمل الكشفي ومعضلة العمل الجمعوي بهذا الوطن وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير الشبيبة والرياضة :

شكراً السيد الرئيس،

سأعقب في كلمتين لأن الشطر الثاني من التعقيب لم يكن مدرجا ولكن المهم هو أننا نقوم بواجبنا موازاة مع هذا المشكل الذي يطرحه علينا القانون الأساسي لجامعة الكشفية، ولكن موازاة مع ذلك نحن ندرج الجمعيات الأخرى للكشفية في جميع أنشطة الوزارة ومن بينها ومن أهمها هي المخيمات الصيفية ولم نمنع أي جمعية من جمعيات الكشفية من الاستفادة من خدمات المخيمات الصيفية، وهذا يمشي تقريبا في نفس الإتجاه ولو أنني لا أتفق مع السيد المستشار المحترم وعلى كل ما جاء في تعقيبه ولكن هذا كله يسير في نفس الاتجاه في انتظار تصحيح مسار الجامعة لم نبق مكتوفي الأيدي ولكننا أدخلنا الجمعيات الأخرى في جميع الأنشطة الموجودة وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير.

تعميم التجهيزات الرياضية هو موضوع السؤال المقدم من طرف المستشار المحترم السيد عبد القادر نور الزين فليتفضل لبسط سؤاله.

* المستشار السيد عبد القادر نور الزين :

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

أختي المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

يعاني العالم القروي من انعدام التجهيزات الرياضية الشيء الذي ينعكس سلبا على إمكانية ملء الأوقات الإضافية للشباب من جهة، ومن جهة ثانية الرفع من مستوى جميع أنواع الرياضات، فما هي السيد الوزير الإجراءات التي تعتزم وزارتكم اتخاذها من أجل تعميم التجهيزات الرياضية لتشمل المناطق القروية؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير الشبيبة والرياضة :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

جوابا على هذا السؤال أود في البداية أن أؤكد للسيد المستشار المحترم أنني متفق معه وهو بكل صراحة وبكل موضوعية أن العالم القروي، مع الأسف الشديد لم تقام فيه تجهيزات التي يستحقها في الميدان الرياضي وحتى في الأنشطة الموازية في ميدان الشباب.

وإزاء هذه الوضعية كان التفكير في الأول في القرارات التي صدرت هذه السنوات الأخيرة أنها فوتت التجهيزات للجماعات المحلية في الميدان الرياضي ولكن مع الأسف بغض النظر على القليل من التجهيزات التي أنجزت من طرف الجماعات التي تتوفر على الوسائل لأن الأغلبية الجماعات لا تتوفر على الوسائل، كتخطيط ولا كمنهجية ولا كمخطط هادف وعنده أهداف خاصة به تقريبا لم تعمل أشياء كبيرة، حتى المنشآت التي أنشئت أنشئت بطرق تقريبا عشوائية في بعض الحالات وتخلق لنا الآن المشاكل.

فيما يخص العالم القروي وعيا من الوزارة بهذه الإشكالية التي ولو أن مجهودات عملت ولكنها لم تعط نتائج فكرنا في طريقة الشراكة مع الجماعات المحلية وأنجز إلى حد الآن ما يقرب من 45 مشروع بلور منها 33 في العالم القروي وأعطت نتائج يمكن أن نقول أنها إيجابية، وفي الوقت الراهن ورغم ضعف الوسائل المتوفرة لدى وزارة الشبيبة والرياضة نحن بصدد إنجاز 15 مشروع كذلك بتنسيق وبشراكة مع الجماعات المحلية ولكنني أقول أن هذا لا يكفي وسنعمل إن شاء الله ابتداء من هذه السنة على الرفع من مستوى ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة وهذا ما سيأتي في مقترح مشروع الميزانية بالقانون المالي وسنعمل إن شاء الله كذلك على البحث على موارد أخرى ومن بينها الموارد المتوفرة لدى الجماعات المحلية والتي يمكن بالمزيد من التنسيق والمزيد من التحسيس، يمكن أن نصل إلى نتائج مهمة في هذا الميدان والوزارة تهيئ دراسة لأن حتى الدراسات خلقوا متاعب والمنشآت الرياضية لها مقاييس دولية في أغلبية الأحيان وتقريبا في

بعض الحالات على متر أو نصف متر يخرج المشروع كله غير مطابق للقوانين المعمول بها ونحن الآن بصدد مشروع أولاً للتحسيس والتهييء للفاعلين في هذا الميدان على العموم وفي نفس الوقت نهيء مشروع "Des Projets types" مشاريع نموذجية، جماعة محلية بها عدد من السكان فهاهو المشروع الذي يلزمها والتي بها أكبر عدد فهذه هي المشاريع التي بحاجة إليها عملا بالقوانين وبالمقاييس الدولية "Les normes Internationales" وبهذه الطريقة سنحاول أولاً أن نساعد فيما يخص الدراسات التي تقوم بها الجماعات المحلية والتي غالبا ما تكون مكلفة أكثر في بعض الأحيان من المشروع لأن المشاريع بسيطة ونحاول أن ندفع إلى ترشيد النفقات والاقتصاد في التجهيزات الرياضية المكلفة لأن ما يمكن أن نقيم ملعب لـ 60 أو 70 ألف في جماعة التي يوجد بها مثلا 50 ألف من السكان، لا يمكن وبهذه الطريقة إن شاء الله هذا كله مشاريع، ولكن التفكير إن شاء الله سينطلق وسيعطي نتائجه وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم.

* المستشار السيد عبد القادر نور الزين :

شكراً السيد الوزير على هذا الجواب القيم في إطار الجهوية التي أصبحت مكرسة على أرض الواقع إضافة إلى النهوض بالعالم القروي يجب توفير مجموعة من الضروريات من بينها التجهيزات الرياضية حتى يحس المواطن بالبادية بالاهتمام والعناية التي من الضروري أن يتمتع بها كغيره من المواطنين لذا يجب إعطاء الأولوية للرياضة بالعالم القروي باعتبارها نشاط أساسي ذو مردودية على الفرد والمجتمع، وفي هذا الإطار يجب أن تلعب الجماعات المحلية كما تفضلتم السيد الوزير بها دورا رياديا في هذا المضمار ومن المعلوم أن صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله الرياضي الأول قد أكد على دور الجماعات المحلية والقروية في إحدى خطبه السامية على أن يخلق في كل جماعة قروية ملعب لكرة القدم وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

السؤال الموالي يتعلق بإتمام أشغال المركبات الرياضية ببلادنا تقدم به المستشارون المحترمون السادة محفوظ أمكرود، السيد سعيد العروي والسيد عبد الرحمان دندون، فليتفضل من يريد طرح هذا السؤال.

* المستشار السيد (أحد واضعي السؤال) :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

السادة الوزراء،

سؤالنا يتمحور حول إتمام أشغال البناء بالمركبات الرياضية ببلادنا.

السيد الوزير المحترم،

في إطار اهتمام بلادنا بالقطاع الرياضي وتوسيع رصيدنا من المركبات الرياضية تمت برمجت عدد من هذه المركبات الهامة إلا أن الأشغال بها توقفت أولم تتم بالمرة، ويبدو أن أسباب ذلك قد ترجع إلى تأخير رصد الاعتمادات المخصصة لتلك المشاريع من طرف وزارتكم أو إلى قلة الاعتمادات المرصودة والتي تبقى دون أهميتها أو إلى غياب الإشراف الإداري المباشر وتتبع الأشغال بها لذا نتقدم إلى سيادتكم بالسؤال التالي، ماهي التدابير التي تعتزم وزارتكم القيام بها للتعجيل بإنجاز هذه المركبات؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير الشبيبة والرياضة :

شكراً السيد الرئيس،

أظن أن سؤال السيد المستشار المحترم يتعلق بمشروعين وهما مركب فاس ومركب آسفي وفعلا هذين المركبين عرفوا تعثرا في إنجازهم، ففيما يتعلق بفاس فإن المركب الرياضي الذي تمت برمجته منذ 10 سنوات بتكلفة تقدر بـ 250 مليون درهم منها 180 مليون درهم من ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة و70 مليون درهم من المجموعة الحضرية، لحد الآن وزارة الشبيبة والرياضة تجاوزت حصتها أعطت 181 مليون درهم في حين أن المجموعة الحضرية ما زالت لم تساهم بدرهم واحد، هذا هو المشكل، في حين كذلك كانت هناك محاولة التقليص من ضخامة المشروع والذي هو مشروع مهم وفي محله وأنا أؤيده ولكن ما لا حظته لما أتيت إلى الوزارة أن هذا النقص أو التقليص الذي يريدون القيام به أنا أعتبره تشويها، سيتركون جزءاً معينا من الملعب دون بناءه وسيصبح من يجلس في

المنصة يشاهد الشارع من الجهة الأخرى وهذا ليس معقولا، ولهذا حاولت مع وزارة المالية في إطار القانون المالي الحالي ووضعنا رهن إشارة هذا المشروع وما استطاعت أن تقدمه الوزارة هو 20 مليون درهم، ولكن لاحظت، وسأطيل بعض الشيء السيد الرئيس لأن هذا موضوعاً مهما.

لاحظت أن العشر سنوات الأخيرة بعد السنة الأولى والثانية والثالثة أصبحت وزارة الشبيبة والرياضة يعطى لها 10 ملايين درهم يعني مليار سنتيم سنويا وكتكون المقاولة واقفة يسلموه تلك البركة (المبلغ) فيبدأ في العمل ليقف ثانية La revesion des prix hactualisation إلى آخره، مراجعة الأثمان وتحيينها إلى آخره، والمراقبات على هذا الموضوع، إذا سرنا على هذه الوثيرة حتى بثلاثة ملايير في السنة فلن ننهي هذا المشروع، لأن تكلفة المشروع وصلت تقريبا إلى 70% من إنجازه والتكلفة التي بقيت إلى اليوم على حساب لجينة قمنا بها ما بيننا وبين وزارة التجهيز يلزمنا 121 مليون درهم وكل عام نتأخر فيه ونسلم هذا التمويل بالتقسيط وكل عام لن نكمل هذا المشروع، ولن نتدارك الوثيرة التي تسير بها الأمور خارج إرادتنا.

ولهذا أظن أنا أنه بالنسبة لهذا المشروع سنرى جميع الفاعلين وجميع المعنيين به ونقوم باجتماع إن شاء الله في القريب، فيه المجموعة الحضرية لفاس ووزارة الداخلية ووزارة المالية والشبيبة والرياضة وجميع الفعاليات وذوي النيات الحسنة لننهي المشروع إن شاء الله لأنه مهم جدا لبلادنا فيما يخص المباريات الدولية لأنه لا يمكن أن نبقى نقتصر على الرباط والدار البيضاء، لابد أن نخرج للأقاليم الأخرى لعدة أسباب ومنها المعنوية والتحفير للأقاليم الأخرى التي نتحدث عنها على العموم.

أما فيما يخص آسفي، مشروع آسفي كان قد خصص له 20 مليون درهم منها 10 لوزارة الشبيبة والرياضة و10 للمكتب الشريف للفوسفاط، وزارة الشبيبة والرياضة أعطت كذلك 10 ملايين الخاصة بها أي قسطها، أقول هذا ليس لأدافع عن الوزارة لأن أنا لم أكن بها، الناس الذين كانوا من قبلي هم من قاموا بهذا، حتى المكتب الشريف للفوسفاط تقريبا أكمل التزامه ولكن ما ذا وقع؟

المشرفين على المشروع أرادوا أن يضيقوا فيه، بحيث أرادوا أن يقيموا مدار للعدو وأرادوا أن يضيفوا العديد من الأمور وبدأ المشروع يتضخم بينما اتضح غلط كان في الدراسة التقنية نظراً لهشاشة الأرض القطعة الأرضية التي أقيم عليها المشروع، Les fondations كلفوا تكاليف باهضة ولهذا تلك البركة (المبلغ) مكنتهم أن يخرجوا من الأرض فقط ويقيت الأمور واقفة وحتى هذا الموضوع يلزمه اعتناء خاص وواحد الطريقة ومنهجية جديدة التي يجب أن نتعامل بها مع هذه المشاريع وإن شاء الله حتى المشاريع المقبلة أنا أغتنم الفرصة أمام السادة المستشارين المحترمين ونحن خرجنا من كأس العالم ولقد رأيتم المنشآت الرياضة المقامة في البلدان الأخرى التي نذهب لمنافستها والحمد لله حمدنا الوجه رغم الإمكانيات القليلة التي نتوفر عليها، ولكن أظن هذا نداء للسادة المستشارين والجميع إن شاء الله في السنوات المقبلة وابتداء من هذه السنة نتعاون لنصل على الأقل، لأن هذا الفريق الوطني وأعطيكم مثالاً هو نتاج لواحد مليون أو اثنين من المغاربة لأن المنشآت الرياضية مركزة بين الرباط والدار البيضاء، مادام ليس لنا فريق في المستوى الوطني في ورزازات وفكيك وفي السمارة وفي الناظور وفي تطوان وفي طنجة إلى آخره، راه ما عمرنا نحلموا أن ننافس الدول الأخرى ونحن نرى الوسائل المرصودة لهذا الميدان الرياضي الذي أصبح عنده إشعاع عالمي ويكاد يكون حرب بين الدول وتخلطت فيه السياسة والدين وكل شيء، لا يمكن أن تبقى بلادنا في هذا المستوى ونعتمد على الروح التي تضوي بها فئة معينة وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير.

هل هناك تعقيب تفضل السيد المستشار.

* المستشار السيد :

شكراً السيد الرئيس،

أود أن أشكر السيد الوزير على جوابه الذي طمأننا فيه على مشروع المركب الرياضي بمدينة فاس إلا أنه فيما يخص المركب الرياضي لمدينة آسفي فتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع قد دشنت به بداية الأعمال سنة 1977 من طرف ولي العهد سمو الأمير الجليل ولي العهد سيدي محمد، ونظراً لهذا التأخير أود أن أطالب السيد الوزير بضرورة إتمام ولو الأشغال المتعلقة فقط بالقاعة المغطاة، هذه الأشغال التي بلغت بها الأشغال الكبرى نسبة 90%، فعلى ما أظن يمكن أن تتم بما أنه بقي 10% كي تتم تلك الأشغال الكبرى تم يمكن يعمل بها، ويبقى إنجاز المرحلة الثانية من مسؤولية وزارة الشبيبة والرياضة التي عليها أن توفر الوسائل المادية الضرورية لهذا المشروع الرياضي الهام خاصة وأن مشروع القانون المالي للسنة المقبلة قد أعطى اهتماما بالغا واهتماما خاصا لهذا القطاع وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

ننتقل الآن إلى السؤال الأخير وهو في قطاع التجارة والصناعة ويتعلق بإفلاس بعض المؤسسات الصناعية للمستشارين المحترمين السيدين محمد بلحسن خيري ومحمد الأنصاري.

* المستشار السيد (أحد واضعي السؤال) :

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين المحترمين،

هذا التساؤل ديالنا هو ناتج بصفة أساسية عن ما ورثته هذه الحكومة حكومة التناوب وحكومة التغيير من تأزم اجتماعي، هذا التأزم الاجتماعي، الذي ينتج عنه مشكل أساسي وهو التخفيض من رصيد الشغل للمؤسسات الاقتصادية ببلادنا. وهذا الرصيد للشغل وتقزيمه يرتبط بشيئين أساسيين. أولا ما يخص أرباب الشغل والمستثمرين وهو بصفة أساسية أولا الليبرالية التي تعرفها بلادنا واقتصاد السوق، ثم كذلك المعاملات البنكية المعقدة التعجيزية التي تفرض على أرباب الشغل، كذلك الأسعار المرتفعة للطاقة إلى غير ذلك من المشاكل هذا يؤثر سلبا على المستثمرين في بلدنا نتيجة الوضع الذي كانت تعرفه بلادنا قبل هذه الحكومة، كذلك مشكل آخر يضاف إلى هذا وهو مشكل الضريبة هذا المشكل الذي لامسنا في مشروع القانون المالي معالجته من طرف الحكومة الحالية، هذا كذلك مرتبط بتأزم وتقليص الشغل في المؤسسات ببلادنا نتيجة عملية الخوصصة.

عملية الخوصصة هذه التي قيل عنها الكثير وانتقدت انتقاداً لاذعا لا من حيث المسطرة ولا من حيث الشكل التي كانت تعالج به لدى الحكومات السابقة، وفي غياب كذلك مصداقية الالتزامات التي كانت ما بين المؤسسات ومابين الحكومة التي قامت بتفويت تلك المؤسسات، هذا شيء نتجت عنه عدة مشاكل وسأعطي مثالين فقط على سبيل المثال لا الحصر وهو المؤسسة لشركة إيكوز للغزل، هذه الشركة كما يعلم الجميع، التي فوتت في إطار الخوصصة والتي كانت تصدر ما يفوق 70% من إنتاجها وما تذره على الوطن من عملات صعبة وكانت تشغل أزيد من 1000 إطار وعامل وكذلك شركة أخرى على سبيل المثال وهي شركة السميف بفاس التي كذلك تشغل ما يزيد على 400 مهندس وعامل وهي أول نواة من الناحية التكنولوجية الميكانيكية بإفريقيا، هذين المؤسستين على سبيل المثال التي فوتت في إطار الخوصصة أصبحت مغلقتين لماذا؟ هذا هو التساؤل، ماذا نتج عن ذلك تشرد في هذين المؤسستين فقط مايزيد على 1400 عامل بما فيهم الأطر، الإداريون والتقنيون والمهندسون.

هذا شيء تيتحط على الحكومة الحالية، حكومة التغيير وهذا ما جعلنا نضع هذا المشكل المرتبط بالتأزم الإجتماعي والتساؤل هو واحد لا تاني له وهو ما هي التدابير الاستعجالية التي ستتخذها الحكومة الحالية من أجل أولاً حماية الصناعة المغربية أي الصناعة الوطنية والاقتصاد المغربي ومن خلال ذلك الشغيلة وأرباب العمل، لأن هذا يهمنا جميعا وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد وزير التجارة والصناعة :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

أريد أن أشكر أولاً السادة المستشارين المحترمين السيد محمد بلحسن خيري والسيد محمد الأنصاري من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على طرحهم هذا السؤال والذي هو في الحقيقة سؤال يذكر بالدور الذي تلعبه المؤسسات الصناعية في تنمية الشغل وتحرك الإقلاع الاقتصادي ببلادنا.

وكما ورد في البرنامج الحكومي فإن تأهيل المقاولات المغربية وإعادة الهيكلة سيساهم بالطبع في الحد من المشاكل التي تصرفها بعض المؤسسات الصناعية والتجارية أو المالية. أما بخصوص المشكل المطروح وهو مشكل شركة إيكوز، ففي الحقيقة هذه الشركة كما يعرف السادة المستشارين أنه هذه مؤسسة مهمة جدا وتخلقت في عام 1974 ورأسمالها كان 13 مليار سنتيم أي 130 مليون درهم تقوم بغزل القطن والقطن الممزوج بالمواد الكيماوية وهي توجد على مسافة 45 ألف متر مربع وتشغل 1000 من اليد العاملة وطاقتها الانتاجية السنوية هي 7000 طن من الخيط، القطن، أو الممزوج، وتقوم بالتصدير كما قال السيد المستشار المحترم وهي تصدر من 70% إلى 85% من منتوجها سابقا، فوقعت خوصصتها في جوان 1995 وقفلت في نوفمبر 97، هنا في الحقيقة توجد مشاكل

ومشاكل التي تتعلق بهذه الشركة والذي أريد أن أقوله للسيدين المستشارين المحترمين أن هذا الوضع قد تمت مناقشته بدعوة من السيد الوزير الأول في إطار تكوين لجنة لهذا الغرض، وأقول بأنه السيد الوزير الأول الذي يترأس أعمال هذه اللجنة التي أقيمت للبحث عن إيجاد حلول مع أولاً الوزارات المسؤولة كوزارة الخوصصة ووزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية وكذلك المستثمر الرئيسي يعني السيد الذي اشترى عن طريق الخوصصة والذي وقع على الشروط، والتي على كل حال يجب أن تنفذ تلك الشروط، لأن هناك لما وقع التفويت هناك شروط التي تكلفت بها الدولة والتي يجب أن تنفذها ولكن كذلك هناك شروط التي يجب أن يقوم بها المستثمر.

ولهذا الذي يمكن أن أقوله السادة المستشارين وهو أنه يكونوا على يقين بأنه هذا الملف يتتبعه السيد الوزير الأول شخصيا مع الوزارات التي قلت لكم وغالبا هذه الأيام القليلة المقبلة لابد سنجد حلا من الحلول مع المستثمر الرئيسي وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم.

* المستشار السيد (أحد واضعي السؤال) :

شكراً السيد الرئيس،

وشكراً السيد الوزير على جوابه الذي أفادنا بعدة معلومات هي كانت في الحقيقة واردة من صميم السؤال وفي السؤال أعطيت مثالين، هذه الشركة التي تكلم عنها السيد الوزير وشركة أخرى تعرف أوضاعا مماثلة وهي شركة السميف بفاس ولم يتكلم عنها السيد الوزير.

الشيء الأساسي من هذا وهو أننا نريد أن نربط الماضي بالحاضر، لقد سبق لنا أن قمنا بدق ناقوس الخطر في طريقة الخوصصة وكذلك قال السيد الوزير الآن وأشكره أن هناك التزامات المستثمر الذي فوتت إليه وهناك عقد رابط في نطاق الخوصصة ما بين الحكومة والمستثمر ولابد أن هذا المستثمر أن ينصاع وهناك عدة قنوات قانونية وغير قانونية لإجباره على الانصياع ولم تفوت هذه المؤسسة ولإغلاق وتعريض 1000 عائلة للتشريد.

نحن التجأنا لهذه الخوصصة والحكومة وكانت محط اهتمام الجميع لحل مشاكل الاقتصاد المغربي لا لتأزيمه، فمن خلال القيام بهذه الأعمال للمستثمرين الذين فوتت لهم هذه المؤسسات فيعني عوملنا بشيء مغاير لما كنا نتوخاه، نود وهذه حكومة إن شاء الله حكومة التغيير أن تكون حازمة في معالجة هذه الأمور أولاً لأن هناك عدة عائلات تنتظر حل في قوت يومها والاقتصاد الوطني أصبح الآن يعاني من مثل هذه التصرفات لأولئك الذين فوتت لهم المؤسسات وحرمت الدولة أولاً من مداخيل هامة في ميدان الضرائب وحرمنا من العملة الصعبة وحرمنا وحرمنا، معول على حكومة التغيير أن تجد الحلول في أقرب وقت وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

* السيد وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية :

أريد أن أطمئن السيد المستشار بأنه أولاً بالنسبة لإفلاس المعامل، أقول وأطمئن السادة المستشارين بأن النسبة المائوية في المغرب لا تتعدى 3%، المعامل التي تفلس في حين هناك دول التي تتعدى 11% من الإفلاس في السنة، يعني رقم 3% هو أقل.

حقيقة بالنسبة لسميف حتى هي نفس الشيء وفي نطاق الخوصصة والذي أريد أن أقوله للسادة المستشارين بأنه هذه 15 يوم أنا استقبلت ممثلين العمال بهذه العامل لا ممثلين عمال لسميف ولا ممثلين عمال إيكوز ونحن باتصال معهم على كل حال لكي نطلب منهم المساهمة في إيجاد حل، حل من الناحية الاجتماعية على كل حال حتى هما يجب أن يتعاونوا مع المستثمر ومع تلك اللجنة التي أقامها السيد الوزير الأول لكي نجد الحلول الناجعة وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

حضرات السيدة والسادة المستشارين،

انتهت حصة الأسئلة الشفوية ورفعت الجلسة شكراً.